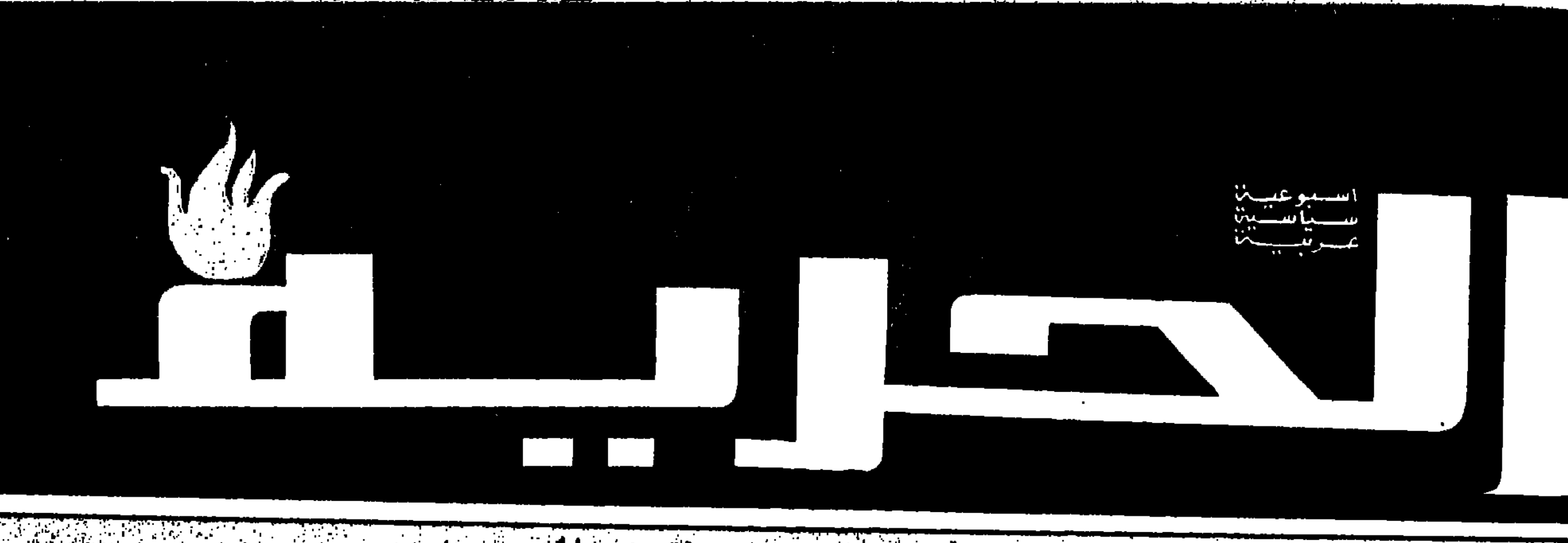


بيروت ٢٣/١٢/١٩٧٤ العدد ٧٠١ - السنة ١٦ - الثمن ٢٥ قرشا

في سبيل لبنان المحارب!

الكلمة الاخيرة

[illegible]

التهرب من تنفيذ قرارات الرباط والالتفاف عليها امر كانت تتوقعه القيادة الفلسطينية قبل ان يجف حبر هـذه القرارات . اذ ان التجربة الطويلة مع تعهدات النظام الاردني وارتداده عنها كلما سنحت له الفرصة، لم تكن وحدها هي الاساس في هذا التقدير ، بل ان احلام النظام الراهنة في استلاب تمثيل الشعب الفلسطيني وجزء من ارضه تشكل الضمانة الرئيسية لمستقبل هذا النظام ، الامر الذي لا يجعله يتخلى عن هـذه الاحلام ببساطة . واذا كانت الانجازات الفلسطينية قد ارغمته على التسليم بقرارات الرباط ، فلم يمر وقت طويل حتى كشفت تصريحات الملك حسين ورئيس وزرائه ان رهانهم لا يزال قائما في ان تنقلب الاوضاع لصالحهم في المنطقة تحت تاثير الضغط الاميركي والتصلب الاسرائيلي .

ولم يعد خافيا بعد مرور بضعة اسابيع على قرارات الرباط ، ان النظام الاردني سوف يماطل في تنفيذ التزاماته الى اقصى مدى زمني ممكن، انتظارا للتغيرات التي يرجوها ، كما انه لم يعد خافيا ان هذا النظام يلجا الى التهويش والضغط على المواطنين الفلسطينيين في الضفتين، وتهديدهم في وسائل ومصادر معيشتهم حتى يدفعهم — كما يتوهم — للانفضاض من حول منظمة التحرير وقرارات الرباط والعودة الى المطالبة بهذا النظام كممثل للشعب في الضفتين !

ولكن مماطلة النظام وحدها لا تجعله قادرا على الافلات من تنفيذ القرارات . فامام الالتفاف الفلسطيني الشامل حول المنظمة ، والاجماع العربي الواسع ، لم يكن يبدو ان لمخططه هذا اي حظ في النجاح . الا ان سياسة النظام الاردني الراهنة كعهدها دائما ، كانت ولا تزال تحاول ان تعتاش على اية تناقضات تبرز في الواقع العربي وتلجا الى استخدام كل المواقف الانهزامية والمتخاذلة العربية من اجل ضمان نجاحها .

وفي الظرف الراهن يلجا هذا النظام الى استخدام عدة اسلحة قديمة وجديدة في حربه السرية — حتى الان — ضد قرارات الرباط وابرزها :

١ — التعويل على استمرار التصلب الاسرائيلي امام الشعب الفلسطيني والمنظمة (ولم يخف زيد الرفاعي رئيس وزراء الاردن ابتهاجه لهذا التصلب عندما اشار الى ان تحرير الارض العربية (الضفة الغربية) لا يمكن تصور وقوعه ما دامت اسرائيل ترفض القبول بدولة فلسطينية !) ومع اشادة غولدا مائير بسياسة الملك حسين « الذكية جدا جدا » ، فان بيريز اكد من جديد على اصرار اسرائيل على دور الاردن،وان مسالة عودة الاردن الى الوضع القديم بالنسبة للضفة الغربية،ليست سوى مسالة وقت !

٢ — الاعتماد على الموقف الاميركي الراهن الذي يطالب بدور رئيسي للاردن بشان مصير الارض المحتلة . ولم يخف كيسنجر غيظه في بعض لقاءاته الدولية من تاخر اسرائيل في اتمام صفقة فك الارتباط مع الاردن ، الامر الذي لم يمكن من قطع الطريق على منظمة التحرير ، وجعلها قادرة على متابعة انجازاتها دون عقبات اساسية ، على حد قوله .

٣ — ان السياسة المصرية الراهنة لا زالت تعول على الوصول الى تحريك اجواء التسوية اعتمادا على جهود كيسنجر . واذا كانت القيادة المصرية لم تتخلى من حيث المبدا عن الحلول الثنائية والجزئية التي يروج لها كيسنجر ، فانها تنتظر في الظرف الراهن حلا جديدا بشروط «مناسبة» ومثل هذا الوضع هو الذي يدفعها الى المماطلة في الالتزام بعقد المؤتمر الرباعي الذي قرر مؤتمر القمة عقده ، حتى لا يقيد هـذا المؤتمر حركة القيادة المصرية في الاتجاه الذي تسير عليه . الى جانب ان هذه القيادة لا تزال واقعة تحت الضغط الاميركي الذي يعتبر قرارات الرباط وتنفيذها عقبة رئيسية في وجه متابعة الحل خطوة خطوة . . وفق التكتيك والمخطط الاميركي . ومن هنا فان الفتور الذي تبديه القيادة المصرية تجاه عقد المؤتمر الرباعي ، هو في تعبيره العملي مماطلة في تنفيذ قرارات الرباط انتظارا لما سوف تسفر عنه وساطة كيسنجر الراهنة ومشاريعه للحل الجزئي والثنائي المقبلة على الجبهة المصرية اساسا ، وربما على الجبهة الاردنية كذلك . ولا يخفى على النظام الاردني مثل هذا الوضع ، مما يدفعه الى استثماره الى اقصى مدى ممكن لصالح المماطلة من جانبه في تنفيذ قرارات الرباط وتاجيل انعقاد المؤتمر الرباعي .

ان اعتماد النظام الاردني على هذه العوامل والمواقف ، لا يلغي على الاطلاق امكانية ارغامه على الرضوخ لقرارات الرباط وتطبيقها عمليا .

فهذه العوامل ذاتها كانت قائمة قبل مؤتمر الرباط وخلاله ، الا انها لـم تمنع صدور هذه القرارات وتكريس الاعتراف بمطالب المنظمة والشعب الفلسطيني . اذ ان منظمة التحرير بثقلها الفلسطيني والدولي ، ومساندة عدة بلدان وطنية عربية لها في معركتها الراهنة،تستطيع ان تتابع معركتها بنجاح من اجل تطبيق عملي لقرارات الرباط . واكثر من هذا فان تنفيذ هذه القرارات هو الضمانة لوضع حواجز سميكة في وجه متابعة خطوات الحل الاميركي ، واحباط سياسة الالتفاف على القرارات التي يلجا اليها حكام الاردن .

واذا كان النظام الاردني يتهرب من الالتزام بعقد المؤتمر الرباعي — الذي يضم سوريا ومصر والاردن وفلسطين — متذرعا بحجج واهية وتافهة ، من نمط الحجج التي حملها الرفاعي والتلهوني مبعوثا الملك حسين في جولتهما العربية على مصر وسوريا والمغرب .. هذه الحجج التي تستخدم بعض المواقف الفلسطينية المعلنة والمضادة لسياسة حكام الاردن ، من اجل « اتهام » المنظمة « بمخالفة » قرارات الرباط وبالتالي الدعوة الى الغاء او تاجيل المؤتمر الرباعي ! ...

اذا كان النظام الاردني يستخدم مثل هذه المبررات ، فان دوافعه مفهومه تماما : كسب الوقت باي ثمن والمماطلة في عقد المؤتمر الرباعي الذي عهد اليه قمة الرباط مهمة تنفيذ القرارات الفلسطينية الصادرة عن القمة .

الا ان طرفين اساسيين اخرين في المؤتمر الرباعي هما سوريا ومنظمة التحرير يعرفان تماما الدور الذي يلعبه هذا المؤتمر في لجم اية امكانية للتلاعب بقرارات الرباط ، بل وتكريس هذه القرارات على ارض الواقع .. ومن هنا تبرز الضرورة العاجلة،وكذلك الامكانية،لعقد هذا المؤتمر ونجاحه،رغم كل العراقيل الرجعية الاردنية ، والتسويف الانهزامي الذي لا زالت تعتمده بعض الاوساط المصرية .

ان منظمة التحرير وهي تتابع جهودها من اجل عقد المؤتمر الرباعي ومتابعة تنفيذ قرارات الرباط ، تعي جيدا ان المدخل الرئيسي لتنفيذ هذه القرارات يتمثل في : —

- انتزاع حقها في العودة العلنية للعمل في الاردن وفق ما ضمنته اتفاقيتا القاهرة وعمان .. وحتى تتابع المقاومة كفاحها ضد العدو المحتل وتدعم كفاح الارض المحتلة .
- ضرورة احياء الجبهة الشرقية وانضمام الاردن الى هذه الجبهة ووضعها تحت قيادة وطنية موثوقة .
- **تكريس الهوية الوطنية الفلسطينية وحمايتها وضمان حق الجماهير الفلسطينية في الاردن في التمتع بالحريات الديمقراطية التي تكفل لها الانخراط في النضال الوطني ضد الاحتلال والعمل ضمن اطار منظمة التحرير الفلسطينية . ومن هنا تبرز اهمية قيام قيادة سياسية فلسطينية في الاردن تنبثق عن منظمة التحرير الفلسطينية ، وتمثل الجهة الوحيدة ذات التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني في الاردن،وصاحبة الحق في قيادة نشاطه السياسي والجماهيري،وتنظيم صفوفه وفق سياسة وتوجيهات منظمة التحرير الفلسطينية .. ان قيام وتشكيل مثل هذه القيادة — اسوة بسائر الاقطار العربية التي يتواجد فيها الشعب الفلسطيني مثل لبنان ، هو التطبيق الفعلي لقرارات الرباط ، على الصعيد المحلي في الاردن،. وتكريس لتمثيل المنظمة الشرعي والوحيد لمجموع الشعب الفلسطيني اينما وجد .. واداة حماية للحقوق السياسية الفلسطينية اينما كانت وللهوية الوطنية ، ولحق كل فلسطيني في العمل من خلال منظمة التحرير لانجاز اهداف الشعب الوطنية .**

ان تنفيذ هذه المهمات هو وحده الذي يضمن تنفيذا فعليا لقرارات الرباط ، وانعقاد المؤتمر الرباعي،سيسقط كل الذرائع الاردنية للتملص من تنفيذ هذه القرارات،كما انه سيفتح الطريق امام تحقيق مهمة فتح الجبهة الاردنية في وجه العدو وفق الشروط الوطنية التي اوردناها .

واذا كان النظام الاردني قد خرج من باب قمة الرباط مطرودا هو ومطامعه تجاه الشعب الفلسطيني ، فان رهانه الان هو العودة من شباك التصلب الاسرائيلي — الاميركي والانهزامية العربية .. ولكن انعقاد المؤتمر الرباعي على اسس وطنية ، وتنفيذ المهمات العاجلة للمنظمة في الاردن،من اجل حماية وتوطيد الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني .. كل هذا سوف يغلق الابواب والشبابيك جميعها امام النظام ومناوراته .

بريد الاسبوع

المؤتمر السنوي للحزب التقدمي الاشتراكي

عقد الحزب التقدمي الاشتراكي مؤتمره السنوي يوم الاحد في ١٥ من الشهر الجاري في فندق بوريفاج ، حضره رئيس الوزراء وبعض الوزراء والنواب وممثلون عن الحركة الوطنية اللبنانية والسفراء .

وقد حيا الرئيس رشيد الصلح الحزب التقدمي الاشتراكي ورئيسه كمال جنبلاط للسنوات الطويلة من النضال حرصا على عروبة لبنان .

وتلا الاستاذ كمال جنبلاط تقرير الرئاسة السنوي ، فتحدث طويلا عن ازمة العالم الغربي وارجع اسبابها الى طبيعة النظام الليبرالي والاحتكاري وسيادة نزعة « الاستهلاك من اجل الاستهلاك » ، واسهب في المقترحات الداعية الى التقشف والحد من النسل والعودة الى الريف والرجوع الى وحدات الانتاج الحرفية الصغيرة . واشار رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي الى الارهاب في التشيلي والى اهمية التحولات في البرتغال ودورها في تحرر المستعمرات الافريقية ، ودعا الى الدعم العربي لثوار اريتريا .

على الصعيد العربي ، اكد جنبلاط على اهمية بروز العرب « كقوة ثالثة كبرى » في العالم . ودعا الى مواصلة سياسة الرئيس جمال عبد الناصر في ترسيخ التعاون بين العرب والدول الاشتراكية . وطالب بتخصيص فائض المال العربي لدول المواجهة وللعالم الثالث ، وثمن الانتصارات الفلسطينية ، وناشد الجيش العراقي العودة الى سوريا وترسيخ الجبهة الشرقية ، واعتبر ان الظروف مواتية لكي تكون الحرب الخامسة معركة المصير ، معركة تحرير فلسطين واقامة الدولة الديمقراطية العلمانية للعرب واليهود . ودعا الاستاذ جنبلاط الى وضع حد للحرب في شمال العراق وبتطبيق الحكم الذاتي الكامل للاكراد .

وكان القسم الاكبر من التقرير مخصصا للوضع الداخلي . حمل جنبلاط على صائب سلام لبيعه صواريخ الكروتال وطالب بشراء صواريخ ارض — جو للدفاع عن لبنان ، كما طالب بتخصيص كل مياه الليطاني لري الجنوب .

وادان كمال جنبلاط جشع التجار والمحتكرين ودوره في ارتفاع كلفة المعيشة . وعدد اسس معالجة الغلاء : الغاء حق التمثيل التجاري ، تسليفات طويلة المدى للتعاونيات ، استيراد التعاونيات للادوية الزراعية والاسمدة ، تحديد ارباح التجار ، بما لا يتجاوز العشرة بالمئة ، تعميم الاسواق الشعبية وتبني البطاقة للمواد الغذائية وغيرها . كما طالب باصدار قانون جديد للايجارات يتبنى التخمين العادل بنسبة ٨ او ٩ بالمئة من كلفة بناء المأجور ، بغض النظر عن ثمن الارض . واضاف ان الوقت قد حان لتحديد الملكية العقارية والزراعية ودعم تمسك الملاك الصغار بارضهم حتى لا يصبحوا « وكان لهم وطنا بلا ارض » .

وكرر رئيس الحزب التقدمي المطالبة بتحقيق التوازن الوطني في الجيش ، وتطهير الادارة والاعتماد على الكفاءة والغاء طائفية الوظيفة ، وابدى الاسف لعدم اتفاق الاحزاب اليسارية على مرشح اجماع في معركة النبطية ، وقال ان تعدد الكتل والاحزاب التقدمية « تجعلنا نجانب تكوين اي جبهة للنضال المشترك علاوة على ان الحزب بحاجة الى ان يظهر ويبني شخصيته اكثر فاكثر من خلال نضاله » .

واكد الاستاذ جنبلاط على ان الحزب التقدمي الاشتراكي هو « المعارضة الحقيقية البناءة منذ اكثر من ثلاثين سنة » ، وادان معارضة الكلام والتهجم الرخيص .

وكان المؤتمر قد افتتح بالنشيد الوطني واختتم بالنشيد الاممي (الانترناسيونال) .

مزارعو التبغ يهددون بالاضراب العام

اصدرت اللجنة التاسيسية لنقابة مزارعي التبغ في الجنوب بيانا عرضت فيه اوضاع المزارعين . وجاء في البيان :

لقد ارتفعت جميع اسعار الحاجيات الاستهلاكية بشكل جنوني (مثلا كيس الكيماوي كان سعره عشر ليرات فاصبح هذه السنة ٥٠ ليرة وكيلو غرام النيلون ١٢٠ غرشا فاصبح سعره خمس ليرات) هذا عدا ضمان الدونم واجرة الحراثة وغيرها في وقت لم تبق اي فئة اجتماعية في لبنان الا واستفادت من زيادات غلاء المعيشة وشملت بالضمانات الاجتماعية والصحية باستثنائنا نحن مزارعي التبغ الذين لا يكفينا استغلال شركة الريجي ونهبها لانتاجنا ومورد رزقنا الوحيد هذا بالاضافة الى ما نعانيه من الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة حيث تهدم منازلنا فوق رؤوسنا ويقتل ابناؤنا واخواننا ونساؤنا وتتلف مزروعاتنا مع التبغ وغيرها ، كما حدث في بليدا وعيتا الشعب وعيترون وغيرها من القرى .

ايها المزارعون

لقد كان نشاطكم هذا العام عبر لجنتكم التاسيسية اكثر فاعلية من اي عام مضى لانه كان نشاطا منظما ابتداء من عقد السهرات في القرى الى توقيع العرائض التي تحمل مطالبنا حيث ضمت اكثر من عشرة آلاف توقيع الى المسيرة التي قمنا بها لبيروت حيث قابلنا رئيس الوزراء السابق وبعض المسؤولين وقدمنا خلالها مجموع العرائض التي يزيد طولها على خمسين مترا وبعدها عقدنا مؤتمرا صحفيا في المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى بحضور ممثلي الراي العام في لبنان حيث نقلنا مطالبنا الى كل بيت في لبنان ، الى المهرجانات التي اقيمت في اقضية الجنوب والتي شاركتم بها بفعالية ونشاط .

وبعد عرض كافة اللقاءات مع الرسميين ، اعلنت اللجنة التاسيسية انها ستلجا الى الاضراب العام اذا لم تحقق مطالبها . ودعت جميع القوى من رجال دين وعمال وطلاب الى مؤازرتها .

فوز اليمين في انتخابات الطلاب اللبنانيين في باريس بفضل تخريب دعاة الرفض الكلامي !

جرت في الاسبوع الماضي انتخابات مكتب باريس « للاتحاد العام للطلبة اللبنانيين في فرنسا » . وبسبب السياسة الانشقاقية التي يمعن في انتهاجها دعاة الرفض الكلامي [illegible] القوى الوطنية الى خوض المعركة [illegible] مما ادى الى نجاح لائحة اليمين الانعزالي الذي نال ١١٤ صوتا ، بينما نالت لائحة القوى الديمقراطية (الحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي والمستقلين) ٩٦ صوتا وكان نصيب الانشقاقيين ٦٥ صوتا فقط .

اما في المدن الفرنسية الاخرى ، فقد فازت القوى الديمقراطية باكثرية مكاتب الاتحاد .

طلابيا : اليمين يتفكك واليسار يسعى الى وحدته

جبهة اليمين المسيطرة على اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية اخذت تتفكك في الاونة الاخيرة ، تحت وطأة عزلتها الخانقة ونزاعاتها العشائرية . فقد قدم نبيل ابي نادر ، ممثل الكتائب ، استقالته من اللجنة التنفيذية التي تضم تحالف حركة الوعي (جبهة الشباب) ومدعي الناصرية من جماعة شاتيلا — يواكيم ، والاحرار والكتائب والكتلة الوطنية . واعلن الكتائب ان استقالتهم هي احتجاج على سياسة حركة الوعي (جبهة الشباب) القائمة على « استغلال مركز المسؤولية لتدعيم مصالحها الشخصية واتخاذ قرارات فوقية ولا ديمقراطية ووطنية » .

ومن جهة اخرى ، وابرزت « القوى الديمقراطية » الى الدعوة لتوحيد صفوف كافة القوى الوطنية والتقدمية من اجل اسقاط اليمين من موقع القيادة الطلابية في الانتخابات التي ينتظر ان تجري في العاشر من كانون الثاني . وفي ندوة في كلية العلوم دعا كل من انور الفطايري (الحزب التقدمي) ورياض صوما (الحزب الشيوعي) ونصير الاسعد (منظمة العمل الشيوعي) الى العمل من اجل اسقاط اليمين على قاعدة تحالف كافة القوى المناهضة . واصدرت « الجبهة الوطنية الطلابية » بيانا اعترفت فيه بضرورة اللقاء مع القوى الديمقراطية والقوميين الاجتماعيين .

ولكن ، على الرغم من الحاجة الماسة الى وحدة موقف القوى الوطنية والتقدمية لمنع تكرار مآسي العام الماضي في ظل القيادة اليمينية للحركة الطلابية ، فان بعض قوى الرفض الطلابي لا تزال مصرة على انتهاج سياستها الانشقاقية تجاه القوى الديمقراطية، سياسة « التحالف مع الشيطان » ، واليمين، لاسقاط مرشحي القوى الديمقراطية في انتخابات روابط الثانويين . ففي ثانوية حسن كامل الصباح في النبطية ، تحالف « الشباب المؤمن » وجماعة « الراية » وحزب العمل والبعثيين (العراقيين) ضد القوى الديمقراطية، لكنهم عجزوا من منع فوزها برئاسة الرابطة. كذلك تحالف البعث نفسه مع الكتائب ومدعي الناصرية في انتخابات ثانوية المدخل الجنوبي في صيدا ، ونجحوا هذه المرة في اسقاط مرشح القوى الديمقراطية برئاسة الرابطة بفارق صوت واحد ! لكن القوى الديمقراطية سجلت انتصارات واسعة [illegible] اليمين في عدد كبير من ثانويات [illegible] البلاد [illegible] وعلى الاخص في بيروت والجبل والشمال .

موضوع الغلاف

الحقائق وراء الحديث عن الخطة الدفاعية

المطلوب : تحويل لبنان الى دولة محاربة !

بعد اسبوع واكثر على قصف الطائرات الاسرائيلية لبيروت وعملية التخريب ضد مراكز منظمة التحرير الفلسطينية ، يمكن القول ان « الامور عادت الى مجاريها » في السياسة اللبنانية ، وطويت صفحة جديدة من مسلسل « الدفاع » . وعادت الاعتداءات ، على عيترون ومجدل زون والقصف اليومي ، لتتحول الى مجرد احصائيات وكلمات ميتة في البلاغات .

العاصفة التي اثارها التصعيد الخطير في الاعتداءات الاسرائيلية ، وتهديدات القادة الاسرائيليين وقرع طبول الحرب الصهيونية ، بهتت لما دخلت المجلس النيابي ، وتبددت مع « احالتها » الى لجنة الدفاع والخارجية النيابية .

بينما « الحديدة حامية » ، انتقلت التصريحات الحماسية من كل حد بوصوب . شكوى الى الامم المتحدة . استدعاء سفراء الدول الكبرى . رسائل مستعجلة الى القادة العرب . وتصريحات متنوعة حول ضرورة استقدام صواريخ « سام » السوفييتية ، على لسان رئيس الحكومة رشيد الصلح ، الذي دعمه في هذا الاقتراح كثيرون ، منهم صائب سلام وكميل شمعون . ووعد سلام بكشف كل « ملابسات » قضية بيع صواريخ « كروتال » في مؤتمر صحفي ، ما لبث ان اجله ، بحجة انشغال البلاد بالقضايا الاجتماعية (اضراب موظفي المصارف) . ولكن ، ما ان ابدى الاتحاد السوفييتي استعداده لتزويد لبنان بالصواريخ ، حين طلبه ، حتى بدا التراجع والتملص .

وكان اجتماع لجنة الدفاع والخارجية النيابية خير « بالوعة » لامتصاص كل هذا الضجيج الرسمي .

عدنا خلالها مرة ثانية الى «الخطة الدفاعية» وقصة « ابريق الزيت » . وزير الدفاع السابق ، نصري المعلوف ، اعلن ان الخطة قد وضعت قبل مؤتمر وزراء الدفاع والخارجية العرب في تموز الماضي . لكن الدول العربية لم توافق عليها ولم تفي بالتزاماتها المالية تجاه لبنان . ويطالعنا رئيس الحكومة — في النصف الاخير من كانون الاول ١٩٧٤ — بالقول ان الخطة قد وضعت — الان — في خطوطها العريضة . وبعد هرج ومرج ، يختلط فيه « حابل » الدعوة لاستقدام البوليس الدولي بـ « نابل » تصريحات الشيخ بيار عن « الضعف الاهم من القوة » و « الصداقات والدبلوماسية الافعل من السلاح » — يتقرر الدعوة لاجتماع سريع لمؤتمر وزراء الخارجية والدفاع العرب . لكن المازق مستمر لجنة الدفاع والخارجية النيابية نفسها لا تعتبر ان جلساتها اسفرت عن نتيجة ما ، نظرا لعدم توفير الوثائق المتعلقة بخطة الدفاع وغموض موقف الحكومة تجاه الموضوع . ويستكمل مجلس الوزراء رسم الحلقة المفرغة اياها : الخطة الدفاعية العتيدة ، قد يمضي وقت قبل اقرارها . وصفقات الاسلحة لا يمكن الحصول عليها قبل عام ١٩٧٧ ، هذا اذا تامن المال اللازم للتزود بها .

وراء كل هذا الضجيج ، تكمن جملة من الحقائق باتت حيوية واساسية بالنسبة لمصير هذا البلد ومستقبله :

اولا — تشير كل المؤشرات الى رجحان كبير لاحتمال اقدام اسرائيل على حربها الخامسة ضد العرب ، في محاولة يائسة وانتحارية منها للخروج من المازق الذي وضعتها فيه نتائج حرب اكتوبر والانتصارات الفلسطينية والعربية وتعرقل الحل الاستسلامي . ومن الواضح ان لبنان — شاء المسيطرون على مصيره ام ابوا — سوف يكون ساحة اساسية من ساحات هذه الحرب . ليس فقط بسبب احتضانه للمقاومة الفلسطينية . وانما ايضا لكونه الممر الرئيسي للالتفاف على الجيش السوري في جبل الشيخ والجولان . والحديث عن الدفاع عن لبنان ، لم يعد حديثا عن التصدي للاعتداءات الاسرائيلية المتكررة ، ولا عن مواجهة مرحلة التصعيد الجديدة التي انتقلت اليها مع بدء قصف مخيمات بيروت، وانما هو بالدرجة الاولى حديث عن الاعداد لمواجهة احتمالات الحرب المقبلة . وانه من منتهى الغباء ان يتوهم البعض ان « الهدنة » الرسمية مع اسرائيل ستصمد في مثل تلك الحرب مثلما « صمدت » خلال حرب ١٩٦٧ واكتوبر ١٩٧٣ !

ثانيا — قد لا نكون خبراء في السلاح ولا في شؤون الستراتيجية السكرية . لكننا ندرك — تماما مثلما يدرك اي مواطن عادي تابع حرب اكتوبر ١٩٧٣ — ان التصدي لاسرائيل يعني بالدرجة الاولى لدباباتها وطائراتها : بالاعتماد على شبكة صواريخ (متنقلة) وعلى كافة التجهيزات المضادة للدروع . وهذه متوافرة لدى الدول الاشتراكية، المستعدة لتوفيرها مثلما توفرها لدول المجابهة العربية . اما باقي « خطط » الدفاع ، فقد خبرناها طويلا ، وهي خطط تسليح خفيف يرمي الى تنمية القدرة القمعية للنظام في وجه المقاومة الفلسطينية والحركة الشعبية اللبنانية . والخطة الوحيدة التي باتت تعني شيئا للجماهير اللبنانية — بعيدا عن تفاصيلها الفنية وبغض النظر عنها — هي الخطة التي تمد البلاد بهذين النوعين من الاسلحة ، لا اكثر ولا اقل .

ثالثا — لعله من الادلة الكاسحة على تهافت الحجج الداعية الى الضمانات الدولية ان الحديث عنها بات مقتصرا على الشيخ بيار الجميل وبعض اركان حزبه . في حين ، لجا السياسيون التقليديون الاقل غباء ، او الاكثر ذكاء لا فرق ، الى مواكبة الموجة — موجة الحديث عن الاستعداد لمواجهة اسرائيل . ولعل بعضهم خبر ، من خلال تجربته في الحكم ، مبلغ قيمة هذه الضمانات ابتداء من الغارة الاسرائيلية على المطار الى نسف المنازل في مجدل زون .



رابعا — العودة الى نقطة البداية بالنسبة للمساعدة العربية ما هي الا ذر للرماد في الاعين . وتاخير لعجلة التاريخ سنة الى الوراء على الاقل . فعلى عكس ما يورده وزير الدفاع السابق ، لم تكن الخطة اللبنانية جاهزة ، وبعض الدول العربية ابدى استعداده لتقديم المساعدة المالية . ولكن بشرط : ان تتولى الدول الممولة شراء الاسلحة المطلوبة من قبل الحكومة اللبنانية . ولماذا؟ لان بعض هذه الدول اكتشفت ، اخيرا ، ان جل ما يبتغيه لبنان الرسمي هو التسول على حساب آلام الشعب الفلسطيني ومآسي اهالي الجنوب ، لقبض مساعدات سرعان ما تبتلعها جيوب حفنة المنتفعين و « المافيا » النادرة المثيل ، المستحكمة في مصير هذا البلد . ويضيع معها الحديث عن الدفاع ولا من يدافعون .



وهذا الموضوع لم يتغير ، ولن يتغير في حال انعقاد مؤتمر جديد لوزراء الدفاع والخارجية . فالدول العربية المستعدة لتمويل الدفاع عن لبنان لا تثق بان اموالها سوف تصرف لهذا الغرض . لا تثق بان الاموال سوف تستخدم لشراء السلاح اصلا . ولا تثق ايضا بان السلاح ، فيما لو اشتري ، سيكون النوع الذي يكفل التصدي للغارات الجوية .

خامسا ، واخيرا ، يتبين مما قلناه اعلاه ان سياسة « التسول على حساب الشعب الفلسطيني ومآسي اهل الجنوب » قد انكشفت ووصلت الى طريق مسدود . فقد كانت قابلة للاستمرار لاشهر قليلة وسط جو « التفاؤل » الرسمي لدى بعض الانظمة العربية بان معجزة « الحل » الاميركي ستخرج من « قبعة » كيسنجر . اما وقد تعرقل هذا الحل ، وارتد الى نحر دعاته ، ودخلت « ازمة الشرق الاوسط» مرحلة معقدة وخطيرة ، ولعلها مديدة حتى ولو ادت الى حرب جديدة ، فان سياسة الدجل الرسمية اللبنانية على نقون جماهيرنا والاشقاء العرب لم تعد تنطلي على احد . و « انتظار التسوية » بات يعني عمليا انتظار الدمار للشعب اللبناني باسره .

فيما يتعدى التصدي للاعتداءات الحالية ، المسالة الاساسية التي تواجهنا هي مسالة قرار. قرار تحويل لبنان الى دولة محاربة !

اضراب موظفي المصارف

كل « المافيا » تحركت ولكن اليمين النقابي تراجع ..

مساء الجمعة الماضي علق موظفو المصارف اضرابهم الذي استمر ثمانية ايام ، وعادوا الى العمل صباح السبت . وقد تم ذلك بناء على اتفاقية تقضي باعطاء كل موظف « منحة استثنائية » قدرها ٧٥٠ ليرة ، تمثل الفروقات الناتجة عن رفع الحد الادنى للاجور خلال العامين ١٩٧٤ و ١٩٧٥ . وتعني المنحة زيادة ٥٠ ليرة شهريا عن فترة ١٥ شهرا ، من اول كانون الاول الجاري الى اخر عام ١٩٧٥ . لكنها لا تدخل في صلب الراتب ، ولا ترتب بالتالي تعويضات اضافية للضمان الاجتماعي أو غيره . والتزم اتحاد الموظفين بالتقيد الجماعي حتى نهاية العام المقبل .

وبذلك ، تقرر ايضا تعليق الاضراب العمالي العام الذي كان الاتحاد العمالي العام قد قرر تنفيذه يوم الجمعة الماضي تضامنا مع اضراب موظفي المصارف .

وقبل قيام الاضراب ، كانت اخر وساطة قام بها وزير العمل ورئيس الوزراء تقترح اقرار زيادة عامة في القطاع تبلغ ٥٠ ليرة لذوي الرواتب الدنيا و ٧٥ ليرة لذوي الرواتب العليا . في وقت كان اتحاد مستخدمي المصارف يلح على زيادة لا تقل عن ١٠٠ ليرة لكافة المستخدمين ، تشكل تعديلا فعليا لسلسلة الرواتب .

وبدل تعديل سلسلة الرواتب ، الذي جرى تأجيله لنهاية العام المقبل ، نال الموظفون « عيدية » أو « اكرامية » تبلغ ٥٠ ليرة ، تمثل الى أبعد حد اصرار جمعية المصارف على موقفها المتعنت بعدم تعديل سلسلة الرواتب الا مع انتهاء العقد الجماعي في نهاية ١٩٧٥ .

وواجه موظفو المصارف موقفا متعنتا وموحدا من قبل كافة أطراف البرجوازية ، لم يمنع توزيع الادوار بذكاء فيما بينها . هذا في وقت تميزت فيه الدولة بغيابها ، او لعبها دور اللجنة التحكيمية بين الطرفين ، وكان الامر لا يعنيها من قريب او بعيد !

جمعية المصارف ، بشخص رئيسها جوزف جمجع ، مثلت مصلحة كل البرجوازية في رمي قفاز التحدي بوجه الحركة النقابية والاصرار على مواقفها حتى النهاية . وقد ذهب احد اركانها ، النائب حسين منصور ، الى حد التساؤل حول مدى شرعية حق موظفي المصارف في الاضراب ، والتلميح بضرورة منع موظفي القطاع المصرفي من الاضراب ، بحجة انهم يعملون في قطاع ذي منفعة عامة في البلد . وتمثل تصلب جمعية المصارف ، الذي يرمي الى قطع الطريق على اي احتمال تشكيل اضراب المصارف الى سابقة لموجة عمالية واسعة لزيادة الاجور — في رفض حضور الاجتماع المشترك الذي عقد يوم الخميس ، ورفضها كافة الحلول التي اقترحها الوسطاء . وعلى قاعدة هذا التصلب لجمعية المصارف، بات بامكان الاوساط التجارية والصناعية ، المتحالفة حول غرف التجارة والصناعة ، ان تلعب دور الحريص على الازدهار والمطالبة بالمرونة لحل الاضراب الذي شل الحياة التجارية والمالية في البلاد ، عشية موسم الاعياد .

وفي وجه استفزازات رئيس جمعية المصارف — الذي شاءت الدولة ان تكرمه من خلال الاضراب نفسه فمنحته وسام الاستحقاق اللبناني — توالت تصريحات غبريال خوري ، رئيس اتحاد مستخدمي المصارف ورئيس الاتحاد العمالي العام ، التي تتهم اصحاب المصارف بانهم نوع من « المافيا » التي تتحكم بمصير البلد ، وتهدد بكشف ارباحهم الحقيقية . فاصدرت جمعية المصارف بيانا تقول فيه « اننا نرى أن هذا الاتهام موجه الى السلطات اكثر مما هو موجه الى المصارف ، وما على النيابة العامة الا ان تتحرك لوضع الامور في حقيقتها ولمنع سوق التهم جزافا بعيدا عن المسؤولية » . وذلك بعد ان رفضت الجمعية وساطة وزارة العمل ، وطالبت بان تبت محكمة العمل بشرعية هذه الوساطة ، والا تعتبر الاضراب غير شرعي .

والآن ، بعد انتهاء اضراب المصارف وتعليق الاضراب العام ، تبقى الامور الاساسية قائمة وملحة . مضت اسابيع طويلة على تضمين البيان الوزاري قسما من برنامج الاتحاد العمالي العام والدعوة الجديدة بتنفيذها . وها هي كافة القطاعات الشعبية تتحرك مطالبة بتحقيق مطالبهم . عشرات الالوف من المعلمين في قطاعي التعليم الرسمي والخاص يتحركون . ومعلمو القطاع الخاص اعلنوا عن اضراب سوف ينفذوه في مطلع العام المقبل ، القطاعات الطلابية كافة تتحرك ، مزارعو التبغ ، وهم على عتبة تسليم محاصيلهم ، يتاهبون لاوسع التحركات . والعمال الزراعيون يطالبون بتنفيذ الضمان الصحي . هذا عدا عن القطاعات العمالية المختلفة التي تتحرك بمختلف الاشكال ، وهذا عن كون مئات الالوف من اللبنانيين سوف يقضون اعياد الاضحى والميلاد وراس السنة وسط الحرمان والفلاء.

اما آن الاوان لوضع جدول زمني لتنفيذ برنامج الاتحاد العمالي العام — الذي يشمل مطالب كافة هذه الفئات — والاعداد الجاد لاضراب عمالي وشعبي عام لا يكون ارضاء لنزوة رئاسة الاتحاد او تدعيما لمركزها ، وانما يكون سلاحا فعالا لانتزاع هذه المطالب ؟

بعد عام على اقرار الضمان الصحي للعمال الزراعيين

ارباب العمل يتهربون والدولة في « خبركان » ..

مضى على اقرار الدولة لمشروع انتساب العمال الزراعيين الدائمين للضمان الصحي ما يقارب السنة ، كان عدد العمال الزراعيين الذين انتسبوا خلالها الى الضمان « بضعة عشرات » بالقياس الى العدد الاجمالي للعمال الزراعيين اللبنانيين الذي يبلغ مئة الف عامل والى عدد العمال الشهريين الذين يبلغ عددهم حوالي الخمسة الاف عامل .

ذلك ان اصحاب المشاريع والمؤسسات الزراعية يتهربون من تنسيب عمالهم الشهريين ويهددونهم بالاستغناء عنهم او بتحويلهم الى مياومين في حال انتسابهم الى الضمان .

اما الدولة وادارة الضمان فلم يتحركا لاجبار اصحاب المشاريع على تنسيب عمالهم بل ان الكشوفات التي يقدمها مفتشو الضمان من اسماء المشاريع واسماء العمال تأتي دائما ناقصة ومغفلة لاسماء اكثرية عمال المؤسسة . ولم يتخذ الضمان اي تدبير بحق مفتشيه على الرغم من اعترافه امام ممثلي المكتب التنفيذي للجنة التأسيسية لنقابة العمال الزراعيين بسلوك هؤلاء المفتشين . ولم تتخذ الدولة اي اجراء لاجبار اصحاب الاراضي على الالتزام بالقرار الصادر عنها . ويبدو ان الدولة تنتظر « كرم اخلاق » هؤلاء السادة الرأسماليين والاقطاعيين [illegible] « [illegible] » بمصاريف اضافية قد [illegible] الارباح الخيالية التي يجنون من وراء جهد وتعب العاملين في اراضيهم .

ومن ابسط حقوق هؤلاء العاملين ان تتحرك الدولة لتقوم باحصاء جدي لهم والتقدم لتسبيهم ولتتخذ العقوبات بحق اصحاب المشاريع الذين يتهربون من تنسيب عمالهم .

وان شمول كافة العمال الزراعيين بالضمان الصحي هو الحل الفعلي لمواجهة تهرب اصحاب المشاريع من تنسيب الدائمين منهم بتهديدهم بالطرد او بتحويلهم الى مياومين .

وعلى هذا الصعيد قد اتخذت اللجنة التأسيسية لنقابة العمال الزراعيين قرارا بالقيام باحصاء شامل للمؤسسات الزراعية التي تستخدم عمالا دائمين وشهريين تمهيدا لتقديم اسماء هؤلاء العمال لصندوق الضمان ولاجبار ارباب عملهم على دفع الاشتراكات المستحقة عليهم .

ومع ان تلك هي مهمة الدولة الا ان اللجنة التأسيسية اضطرت الى القيام بها لقطع الطريق على الاهمال المتمادي للدولة وللضمان، لتمكين العمال الزراعيين من التمتع بحقوقهم الدنيا باسرع وقت ممكن .

وفي نفس الوقت ، تقوم اللجنة التأسيسية بحملة تنسيب في كافة قرى لبنان لنقابة العمال الزراعيين عن طريق البطاقة التي اصدرتها اللجنة ، ذلك ان وحدة العمال الزراعيين وحسن تنظيمهم والتفافهم حول لجنتهم النقابية هو الطريق الوحيد لاجبار الدولة على تحقيق مطالب العمال الزراعيين في شمولهم بالضمان الصحي في وزيادة اجورهم وتحديد ساعات عملهم واصدار تشريع خاص ، على غرار قانون العمل المطبق على عمال الصناعة ، ينظم شؤون عملهم .

وقد تشكلت اللجنة التأسيسية « اللجان النقابية » من عمال القرى والمشاريع الزراعية التي يتعين عليها ان تقوم بمهمة احصاء العمال الدائمين وتنسيب كافة العمال النقابة حتى ياتي المؤتمر القادم للنقابة ممثلا فعلا للاكثرية الساحقة من العمال الزراعيين في لبنان .

هكذا من الأجل

اضراب معلمي المدارس الخاصة

وحدة قيادة الاضراب خطوة على طريق توحيد الاداة النقابية للمعلمين

في الاسبوع الاول من كانون الثاني ١٩٧٥ ، ينفذ معلمو المدارس الخاصة الاضراب المفتوح . هذا هو القرار الذي اتخذته النقابتان الممثلتان للمعلمين : « نقابة المعلمين العامة » و « نقابة المعلمين في المدارس الخاصة » .

ولجأ معلمو المدارس الخاصة (حوالي ٢٥ الف معلم) الى الاضراب بعد فشل اسلوب الحوار مع الدولة لتحقيق المطالب الملحة :

- ☐ تعديل سلسلة الرواتب
- ☐ تعديل المادة ٢٩ من قانون المعلمين المتعلقة بالصرف الكيفي
- ☐ انضمام معلمي المدارس الخاصة الى صندوق الضمان الاجتماعي وتحويل « صندوق التعويضات » الحالي الى صندوق للتوفير يشرف عليه المعلمون انفسهم .
- ☐ تحديد ساعات العمل الاسبوعية في مختلف المراحل على الوجه التالي : ٢٤ ساعة للروضة والمرحلة الابتدائية ، ٢٠ ساعة للمرحلة المتوسطة ، ١٦ ساعة للمرحلة الثانوية .
- ☐ تامين التعليم المجاني لابناء المعلمين في المدارس الخاصة .
- ☐ زيادة قدرها ٢٥ بالمئة للمعلمين غير المثبتين في الملاك كتعويض غلاء معيشة .

وعلى الرغم من ان النقابتين ترفعان مطالب مشتركة . الا انهما تختلفان بالنسبة لمضمون كل مطلب .

مطالب « نقابة المعلمين العامة » (انطوان رعد) بتعديل لسلسلة الرواتب بحيث يصبح الحد الادنى للاجور ٤٠٠ ليرة ، بينما تكتفي نقابة المعلمين في المدارس الخاصة (انطوان السبعلاني) بالمطالبة برفع الحد الادنى الى ٣٠٠ ليرة فقط . هذا مع العلم ان الراتب الادنى الذي يتقاضاه المعلم حاليا ، بما في ذلك الدرجة وزيادة غلاء المعيشة ، يصل الى ٢٩١٤٤٠ ليرة . وهذا يعني ان زيادة ٩ ليرات لا يمكن المعلمين من مواجهة الاعباء المعيشية المتزايدة .

كذلك تطالب النقابتان بتعديل المادة ٢٩ من قانون المعلمين ، المتعلقة بالصرف من الخدمة . في ادراج الوزارة حاليا مشروع لتعديل هذه المادة وضعته لجنة مشتركة من النقابتين والدولة واصحاب المدارس . وينص المشروع على تأليف لجنة تحكيمية واحدة مؤلفة من ممثلين عن المعلمين والاهالي واصحاب المدارس (بنسبة الثلث لكل منه) . وكانت نقابة المعلمين في المدارس الخاصة (السبعلاني) قد وافقت على هذا التعديل ، بينما تقدم نقابة المعلمين العامة المقترحات التالية :

- ☐ ان يكون للمعلمين نصف مقاعد اللجنة التحكيمية .
- ☐ ان تمنح اللجنة التحكيمية صلاحيات للنظر في كافة انواع الصرف .
- ☐ ان يكون لكل مؤسسة لجنة تحكيمية (بدل لجنة واحدة لجميع المعلمين ، اي للنظر في شكاوى ٢٥ الف معلم) وان يكون ممثلو المعلمين في كل لجنة منتخبين من قبل معلمي المدرسة انفسهم .

هذه هي الفوارق بين مواقف النقابتين من مطالبي تعديل سلسلة الرواتب وتعديل المادة ٢٩ من قانون المعلمين . اما المطالب الباقية فتطرحها نقابة المعلمين العامة . ويبدو ان النقابة الثانية لم تحدد موقفها منها بعد .

نحو وحدة الحركة النقابية للمعلمين

بعد استكمال مجلسها التنفيذي — في ٨ كانون الاول الجاري — ابرقت نقابة المعلمين العامة الى نقابة السبعلاني تطلب منها عقد اجتماعات عمل لتوحيد برنامج العمل النقابي ومطالب المعلمين واساليب العمل خلال التحرك . وذلك على امل ان تكون هذه الخطوات مقدمة لتوحيد الحركة النقابية للمعلمين .

الى حين كتابة هذه السطور ، لم تكن نقابة المعلمين في المدارس الخاصة (السبعلاني) قد ردت على هذه البرقية وهذا امر يستدعي الملاحظات التالية :

اولا — ان عدم قيام تنسيق بين النقابتين، عشية التمهيد للاضراب ، انما يفسح المجال امام اضعاف مواقف المعلمين في مواجهة الدولة واصحاب المدارس .

ثانيا — فيما لو استمر الوضع على هذه الحال ، سيكون للاضراب قيادتان مختلفتان في تحديد المطالب واساليب العمل . وهذا امر سوف تستغله الدولة واصحاب المدارس الى ابعد حد لتمييع الاضراب بالادعاء ان ما من طرف يمثل المعلمين فعلا ويحاور الدولة واصحاب المدارس .

ثالثا — في مثل هذا الوضع ، يسهل على الدولة واصحاب المدارس التحيز ، اعتباطا ، لاحدى النقابتين ، واستغلال انقسام الحركة النقابية للمعلمين لتجزئة المطالب وافراغها من محتواها ، وربما لكسر الاضراب جملة وتفصيلا .

ان كل هذه الاضرار الناجمة عن انعدام التنسيق ، وعن عدم الطرح الجاد والمسؤول لقضية وحدة الاداة النقابية لمعلمي المدارس الخاصة ، تستوجب التنسيق الفوري بين النقابتين ، والاعداد المشترك للاضراب . خاصة في وقت اثبت فيه معلمو مدارس الليسيه ان وحدة المعلمين قادرة على انتزاع مكاسب جدية : فرض زيادة بين ٣ و ٥ بالمئة مع مفعول رجعي ابتداء من ١ كانون الثاني ١٩٧٤ ، وزيادة ١٠ بالمئة بدل غلاء معيشة ابتداء من مطلع ١٩٧٥ ، وانتزاع مكسب الشهر الثالث عشر وتخفيض ساعات المراقبة من ٣٦ الى ٣٢ ساعة .

ان التنسيق المشترك بين النقابتين والقيادة الموحدة للاضراب والتعبئة الواسعة هي وحدها الطريق ليس فقط لانجاح اضراب السابع من كانون الثاني ، وانما ايضا الطريق نحو وحدة الاداة النقابية لمعلمي المدارس الخاصة — هذه الوحدة النقابية التي تشكل الضمان الاكيد لمواجهة فعالة في وجه الدولة واصحاب المدارس ولانتزاع المكاسب في وجه تردي الاحوال المعيشية للالاف المؤلفة من المعلمين ، وعلى الاخص معلمو المدارس « المجانية »

المعلمون الرسميون يعودون للتحرك وعلى رأس مطالبهم احياء الرابطات

خلال الاسابيع الاخيرة ، استعاد المعلمون الرسميون الابتدائيون والتكميليون لقاءاتهم بهدف توحيد الجهود من اجل مطالبهم المشتركة .

وفي الثالث عشر من كانون الاول الجاري ، اجتمعت لجنة من المعلمين الرسميين مع وزير التربية وبحثت معه قضاياها ، وقدمت له مذكرة تتضمن اهم مطالبها ، كذلك تنوي اللجنة مقابلة رئيس الحكومة للغرض نفسه .

وعلى اثر هذا الاجتماع ، عقد اجتماع موسع للمعلمين في بيروت ، كما عقدت عدة جمعيات عمومية في العاصمة والمحافظات للتداول في المطالب ووسائل العمل والتعبئة الواسعة لتحقيق المطالب .

وعلى راس المطالب التي ينادي بها المعلمون الرسميون اعادة احياء « الرابطات الثقافية » في المحافظات لافراد الهيئة التعليمية . وكانت هذه الرابطات قد حلت خلال اضراب المعلمين الشهير عام ١٩٧٣ ، وموجة الصرف البربرية التي اعقبته . هذا مع العلم ان نفس المادة (المادة ١٤ من القرار ٣٢٥) القاضية باعتبار الرابطات محلولة ، تقضي ايضا بانتخاب رابطات جديدة . وهذا ما لم ينفذ حتى الان . ويصر المعلمون على اجراء الانتخابات للرابطات الجديدة خلال العام الدراسي الحالي ، ١٩٧٤ — ١٩٧٥ بوصفها توفر الحد الادنى من التمثيل المهني للمعلمين .

ويسعى المعلمون الى رفع سلسلة الراتب والملاكات عموما وهي متدنية جدا بالمقارنة مع الوظائف الرسمية الاخرى ومع القطاع الخاص .

☐ رفع الرواتب ، ان اساس راتب معلم الابتدائي والمتوسط هو ٢٢٢٥٠ ليرة او ٢١٥ ليرة (دار المعلمين) ، هذا في حين يبدأ راتب الاستاذ الثانوي بـ ٥٥٠ ، بحيث يحتاج المعلم الرسمي الى عشرين سنة من الخدمة حتى يصل الى راتب الاستاذ الثانوي الاساسي (الحد الادنى) . كذلك يبدأ راتب المعلم في القطاع الخاص كحد ادنى بـ ٢٧٥ ليرة ، اضافة الى بدلات غلاء معيشة . واذا كان هذا الراتب لم يعد يكفي معلمو القطاع الخاص ، فكيف للراتب الادنى الذي يتقاضاه المعلمون الرسميون ان يكفيهم ؟

☐ التدرج ، يتقاضى المعلم الرسمي كل سنتين درجة ٢٧٢٥ ليرة ، وتبقى قيمة الدرجة ثابتة مدة عشر سنوات . اما حامل الشهادة التعليمية ، فيبقى مدة اربع سنوات يرفع كل سنتين بدرجة ٢٧٢٥ ليرة ، ثم يبقى عشر سنوات بدرجة ٢٢٤٥ ليرة . « خلال هذه السنوات الطويلة تبلغ كلفة المعيشة المصاعدة عائدات التدرج وتمود سمة الراتب او تراوح مكانها ، بدل التقدم الى امام » . هذا في حين ان الدرجة لدى المعلمين الثانويين هي ٤٥ ليرة .

☐ تدني التعويضات . بعد عشر سنوات، يصل تعويض المعلم الابتدائي الى ٥٥ ليرة وبعد عشرين سنة الى ٨٠ ليرة . بينما يصل تعويض الاستاذ الثانوي الى ٢٠٧ ليرات بعد عشر سنوات ، والى ٣٦٠ ليرة بعد عشرين سنة . اما عند القمة ، فالفارق شاسع : التعويض لمدرسي الابتدائي ١٠٦ ليرة ، ولمدرسي الثانوي ٦٣٢ ليرة !!

☐ الملاك الموحد . وتطالب المذكرة ايضا بمعاملة افراد الهيئة التعليمية على اساس المساواة بينهم لجهة الشهادة والخبرة ، وذلك باعتماد الملاك الموحد الذي يصنف المعلم بموجبه حسب كفاءته وخبرته ، لا حسب المرحلة التعليمية التي يدرس فيها .

واخيرا ، طالبت المذكرة بتضمين النظام الجديد للمعلمين (الذي هو موضع اعداد من قبل الوزارة) اطلاق حرية الراي والقول والنشر للمعلمين — مما لا يتعارض مع السر الوظيفي — وحق اصدار نشرة او مجلة باسم المعلم، وحق المشاركة في اللجان الرسمية التي تبحث امور البرامج والطلاب والمعلمين وكل ماله علاقة في شؤون التربية والتعليم .

أزمة اسرائيل وصرخات الحرب المتصاعدة

لم تعش اسرائيل ازمة اشد من ازمتها الراهنة منذ وجودها عام ١٩٤٨ . وسبب هذه الازمة ليس وحيد الجانب بل يعود الى عوامل عدة . لكن كل هذه العوامل تعود الى طبيعة السياسة العنصرية العدوانية التي تنتهجها اسرائيل . واسرائيل الان تعيش ازمة نفسية . وسياسية . واقتصادية . لكن العامل الاخير اي الاقتصاد يتفاقم يوما بعد يوم . حتى ياخذ بعنق المجتمع الاسرائيلي قاطبة .

الازمة النفسية تصل اليوم الى ذروتها ، واذا كانت حرب تشرين قد زلزلت المجتمع الاسرائيلي وكسرت مركب العظمة الذي حكم اسرائيل منذ هزيمة حزيران ، فان العمليات الاخيرة البطولية التي يقوم بها الفدائيون الفلسطينيون ، تكرس ذلك الزلزال – عدم الثقة بالنفس – وتضيف اليه عاملا جديدا : هو عدم الشعور بالامن والعيش في قلق مستمر . وقد ادى هذا الوضع الجديد الى نقمة على الحكومة ، واتهامها بالعجز امام العمليات الفدائية ، وعدم القدرة على اتخاذ اجراءات امن فعالة . لذلك فان الاسرائيليين ينظرون بامتعاض وعدم رضى عن حكومتهم الراهنة ، كما ان الحكومة بدورها تلجأ الى التهديد والوعيد كي تلجم « الفوضى والتسيب » على حد قول وزير الدفاع شمعون بيرس . وهذا يعني ان اسرائيل لم تعد وحدة متجانسة متماسكة ، كما كان يدعي سابقا بل اصبحت مجتمعا مأزوما .



شارون : الحرب الطويلة ضد الفلسطينيين

العزلة العالمية

الازمة السياسية تجلى في عزلة اسرائيل العالمية ، بعد ان اعترفت مائة وخمس دول بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وبعد طرد اسرائيل من اليونسكو ، ان الحصار الديبلوماسي المفروض الان على اسرائيل يزيد من عمق ازمتها . خاصة انوجهها القديم والذي اقنعت به عطف العالم ودعمه ، بدأ الان ينكشف بدون قناع .

طرح الليكود مع الحكومة

اما الازمة السياسية على المستوى الداخلي ، فتاخذ طابعا اخرا ، يظهر في النقد المستمر الذي يوجهه الليكود الى الحكومة القائمة . باعتبار ان الحكومة تقوم باضعاف الشعب معنويا ، بسبب موقفها المتخاذل من العمليات « الارهابية » . كما تعمل كتلة الليكود للدخول الى الحكومة لخلق « ائتلاف وطني » قادر على حل المشاكل الراهنة كما يزعمون ، يدعمها في ذلك حزب « الاحرار المستقلون » الا ان كتله المعراخ وخاصة حزب المابام تعارض بشدة مثل هذا الائتلاف . وهذا الوضع يخلق حالة من التوتر في الحقل السياسي الاسرائيلي .

شمعون بيرس : التهديد والوعيد

الازمة الاقتصادية

اما الازمة الاقتصادية فهي تاخذ حيزا اوسع في الازمة الاسرائيلية الراهنة . واحد اسباب هذه الازمة هو الوضع العسكري والسياسة العدوانية الاسرائيلية . فميزانية الدفاع التي كانت تستنفد ١٧ ٪ من الانتاج العام قبل حرب رمضان ، تستنفد الان ٣٣ ٪ . وقد انعكست اثار هذه الاجراءات في ميادين عدة . فاقدمت الحكومة الاسرائيلية على تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية من ٤،٢٠ ليرة الدولار الى ٦ ليرات للدولار . وبالاضافة الى تخفيض الليرة لجأت الحكومة الى اجراءات اخرى ، فقررت تخفيض المساعدات الحكومية لفروع الاقتصاد المختلفة بمليارى ليرة ، ومنعت استيراد نحو ٣٠ سلعة لمدة ستة اشهر . وقد صاحب ذلك ارتفاع اسعار المواد الاساسية ، وارتفع سعر كيلو السكر من ٢،٠٥ ليرة الى ٦ ليرات ، والخبز من ٥٥ قرشا الى ليرة ، وارتفع بنسب مقاربة سعر الزيت والزبدة والبنزين واللحم والغاز .

وفسرت الحكومة الاسرائيلية سياستها الاقتصادية هذه بهدف تقليص الهوة بين الصادرات والواردات ، وذلك لمنع تآكل احتياطي العملة الصعبة ، ولجم حجم البطالة التي تهدد الان مائة الف عامل ، نتيجة النقص في العملات الصعبة لاستيراد المواد الخام . اما رئيس الحكومة رابين فقد وجه بيانا يقول فيه « اننا نعيش الان في فترة ما بعد حرب يوم الغفران . انها فترة صعبة ، نمر خلالها بمهمات عديدة : النضال الامني ، وزيادة المعالم العسكري ، والنضال السياسي البحث عن طريق التقدم نحو السلام ، ومن ثم النضال الاجتماعي الاقتصادي ، وذلك لكي نخلق قاعدة بحرية للقوة الامنية ، وحرية المناورة السياسية » .

وسياسة اسرائيل تبقى الى لجم العجز المتزايد في ميزانية الدولة ، حيث ان احتياطي الدولة من العملات الصعبة هبط الى ١،١ مليون دولار ، والعجز في ميزان المدفوعات ، وصل في الاشهر العشرة الاولى لهذا العام الى ١٠٨ مليار دولار ، مقابل ١٠٧ للعام الماضي و١٠١ للعام الذي سبقه .

واذا اضيف الى الاجراءات الاقتصادية الاخيرة في اسرائيل نسبة الضرائب المرتفعة ، يكون مستوى معيشة الفرد قد انخفض بمقدار ٥ ٪ . وقد ولد هذا الوضع الاقتصادي الصعب هيجانا في اوساط الشعب الاسرائيلي ، فوجهت منظمة الهستدروت نقدا شديدا للحكومة ، لان غلاء المعيشة بنسبة ١٧ ٪ قد قذف باوساط كثيرة في ظروف حياة صعبة . وقد طالبت منظمة الهستدروت التي تضم حوالي نصف سكان اسرائيل ، الحكومة باعطاء تعويضات مماثلة لنسبة ارتفاع المعيشة . الا ان رفض الحكومة لهذه المطالب خلق جوا متوترا ، فتظاهر المئات من العمال امام مكتب الهستدروت ، ثم اعقب ذلك مظاهرات صاخبة في تل ابيب ، قذف فيها المتظاهرون رجال الامن بالحجارة ، واعطبوا عددا من السيارات ، وحطموا واجهات المحلات التجارية . وقد نتج عن ذلك اعتقال اكثر من ثلاثين شخصا .

ضمن جملة هذه الشروط تجد اسرائيل نفسها محاصرة من الخارج ، ومأزومة من الداخل ، ولما كانت عاجزة من حل مشاكلها الداخلية ، فانها توجه الانظار الى الخارج ، فتحاول التركيز على ضرورة الوحدة الوطنية ، وضبط النفس ، وتحمل هذه الظروف الصعبة « المؤقتة » ، ريثما تصل اسرائيل الى ساحة الامان .

وفي تهويماتها هذه توجه اسرائيل سهامها الى العمل الفدائي . لذلك فان الصحافة الاسرائيلية ، منذ اكثر من شهرين ، تركز على ضرورة ضرب العمل الفدائي اينما تواجد ، وتحث على ضرورة « قصم ظهر » الفدائيين ، والتحكم بكل المناطق التي تسهل تسللهم ، وتكثر من التكلم عن ضرورة تشكيل « لجان امن قادرة وقوية » .

ماذا يعني تعيين شارون ..

ضمن كل هذا الاطار تفهم الاجراءات العسكرية الاخيرة في اسرائيل . فارييل شارون عضو الكنيست ، والذي قاد القوات الاسرائيلية عبر قناة السويس في حرب تشرين الاول تولى « منصبا طارئا وهاما في القوات الاحتياطية » وقد سبق ذلك تعيين الجنرال اسرائيل تال في منصب مماثل .

ان تعيين شارون يعني البدء بحرب منظمة ضد العمل الفدائي ، خاصة ان شارون هو الذي تكلم عن « حرب متواصلة وحسنة التخطيط وواسعة الخيال » ضد العمل الفدائي اينما كان تواجده .

ان حملة اسرائيل هذه لا تهدف فقط الى ضرب العمل الفدائي ، لكنها تبحث و « بخيال كبير » عن وسائل لتهدئة الراي العام الاسرائيلي ، الذي بدأ يتململ من الحلقة المفرغة التي يدور فيها منذ امد طويل .

في الوطن المحتل

تصاعد النضال في مواجهة الاحتلال والقمع

وقائع الاسبوع الماضي ... مختلف المدن الفلسطينية المحتلة كانت تصاعدا مستمرا لعمليات ...

الفلسطينيون الذين اتهموا ... من العودة الى قواعدهم كما جرت العمليات ...

اعتقالات مستمرة

وبشكل متطرد ، لا زالت سلطات الاحتلال ماضية في حملات الاعتقالات في اكثر من مدينة ...

بعد اجتماع الاوبيك وقمة المارتينيك

المطلوب مواجهة الخطة الاميركية الجديدة



بعد اجتماع دام يومين ، قررت منظمة الدول المنتجة للنفط (الاوبيك) في منتصف الشهر الماضي زيادة ٣٨ سنتا على برميل النفط الذي تبيعه للشركات . اي ان العائد الحكومي لكل برميل ارتفع الى ١٠،١٢ دولارا النفط الذي لا زالت الشركات تملكه او تشتريه حسب اتفاقيات المشاركة . وتساوي الزيادة الجديدة حوالي ٤ في المئة من سعر البرميل المعلن سابقا .

واستثنيت السعودية وقطر ابو ظبي من تطبيق السعر الجديد باعتبار انها لا زالت توالي مفاوضاتها مع الشركات الاجنبية تجاه وضع يدها بالكامل على انتاج البترول لبيعه الى الشركات التي سيصبح دورها مقتصرا على الادارة والتكرير والنقل والتوزيع وهي المراحل الاساسية والاكثر ادرارا للربح في صناعة النفط .

ونظرا لان الضريبة الجديدة فرضت على حصص الشركات فان هذا يعني ان الدول المنتجة ستتمكن من عرض نفطها للبيع بسعر افضل واكثر قدرة على التنافس ، وان الشركات ستضطر الى خفض ارباحها حتى يبقى نفطها قابلا للتسويق دون ان يعني هذا انها ان تلجأ لرفع الاسعار وتحميل المستهلكين الاعباء الجديدة . وهذا ما يمكننا ملاحظته من تصريحات كافة المسؤولين في الشركات بعد صدور مقررات « الاوبيك » . اذ راح هؤلاء يتباكون على « المستوى المنخفض » (كذا !) لارباحهم ملوحين بامكانية زيادة الاسعار على المستهلكين ، متناسين انهم قد نشروا بانفسهم ارقام ميزانياتهم التي تشير الى ان شركاتهم حققت ارباحا في المدة الاخيرة تفوق احيانا ٣٠٠ بالمئة الارباح المحققة في السنوات التي سبقت اول كانون الاول ١٩٧٣ .

بالاضافة الى هذا ، قررت الاوبيك تجميد الاسعار لمدة تسعة اشهر مشيرة الى ان هذا التجميد ، الذي سيبقى ساري المفعول بغض النظر عن نسبة التضخم في البلدان المستهلكة ، يهدف الى فتح باب الحوار مع الدول الغربية والولايات المتحدة واليابان والى اظهار « حسن نوايا » الدول المنتجة وعدم رغبتها في تعميق مصاعب النظام الراسمالي العالمي . هذا ما عبر عنه وزير النفط السعودي احمد اليماني ، بقوله ان بلده حريص على عدم المساهمة في انتصار اليسار في الغرب نتيجة تفاقم الازمات الاقتصادية في العالم الراسمالي . هذه هي باختصار اهم المقررات التي خرج بها اجتماع الاوبيك الاخير . فما هي دلالات هذه المقررات ؟

لفهم مدلولات قرارات الاوبيك لا بد من العودة قليلا الى الوراء لتبيان الخطوط المطروحة في المنظمة والتيارات الفاعلة داخلها والاطروحات التي يقدمها كل طرف .

السعودية : يد ممدودة لاميركا

تزعم السعودية ، داخل الاوبيك ، التيار الموالي لاميركا والحامل لكل وجهات النظر الاميركية بدءا بالدعوة الى خفض الاسعار انتهاء بالدعوة الى زيادة الانتاج .

وقد عبرت السعودية عن موقفها هذا الاخير بتوجيهها الدعوة الى البلدان الخليجية الست المنتجة البترول لعقد اجتماع بمعزل عن الاطر التي تفترضها منظمة « الاوبيك » . وجاءت الدعوة السعودية بعد ان كان اليماني ، وزير النفط السعودي ، قد اعلن موقف بلاده من مقررات الاوبيك الصادرة في ٣ ايلول التي طالبت بفرض ضريبة على الشركات .

وقد رفض اليماني فرض مثل هذه الضريبة ولو ادى ذلك الى تفتيت وحدة المنظمة .

اموال النفط بين موائد « الاوبيك » وموائد القمار !

اربعة امراء سعوديين خسروا اربعة ملايين دولار على طاولة القمار في ليلة واحدة . هذا ما اعلنه مدير احد كبار كازينوهات القمار في لاس فيغاس (الولايات المتحدة) . وقال « ان هؤلاء الاثرياء العرب يأتون الى لاس فيغاس منذ عدة اسابيع في طائراتهم الخاصة . وقد نزل الامراء السعوديون اخيرا في اجنحة فندق فراند ويكلف الجناح منها ٨٠٠ دولار يوميا . وكانوا مع حراس ومساعدين ماليين وطهاة ومتذوقي طعام وعدد اخر من الموظفين وكل امير كان يدخل وامامه ثلاثة حراس وخلفه ثلاثة ، وحارس على كل جانب » .

وتحدث احد موظفي النادي عن حياة الامراء : « كانت الطريقة التي يطلب بها الطعام لا تصدق . اذ ان طهاتهم الخاصين يطهون طعاما تم جلبه من السعودية . وقبل ان يأكل الامراء ، كان المتذوقون يتذوقون طعامهم » .

...

اسباب ليونة اميركا مع فرنسا !

في السابع من الشهر الجاري قال كيسنجر « ان الخلاف الاميركي المتعلق بحقل الطاقة يمكن تجاوزه » !

ويعتقد كيسنجر ان اميركا مؤهلة اكثر من غيرها لحوار متعدد الجوانب لمواجهة الدول المصدرة للنفط بسياسة شاملة ، تدفع بها الدول الغربية والدول « الصديقة » لتبني الصيغة الاميركية على اساس « الحد الادنى من التضامن الضروري » .

وهذا الحوار قد بدأ فعلا مع عدد من الدول ، مثل دول الشرق الاوسط : ايران والعربية السعودية . ومعنى ذلك ان الولايات المتحدة تريد الوصول الى صيغة نفطية اميركية تحكم بها الدول المنتجة للنفط من ناحية ، والدول المستهلكة للنفط من ناحية ثانية ، اي التحكم بسوق البترول العالمية .

الا انها في طموحها الامبريالي هذا تترك مكانا للدول « الصديقة » مثل فرنسا ، الرازحة تحت ثقل ازمة رهيبة . وهي تبغي من وراء ذلك جر ديستان رئيس الجمهورية الفرنسية اكثر وراء السياسة الاميركية ، خاصة انه مهيء موضوعيا لهذا « الجر » بسبب تعاطفه مع السياسة الاميركية .

لكن جيسكار لا يريد قلبا مباشرا للسياسة الفرنسية الخارجية ذات التقاليد الديغولية ، لكنه يريد ان يدفع سياسة بلاده بالاتجاه الاميركي على مراحل ، لذلك فان « ليونة » اميركا ازاء فرنسا ستسرع من هذا الاتجاه ، وسيحدث تغيرات ليس فقط في اسلوب ولهجة الديبلوماسية الفرنسية بل في جوهرها ايضا ، اي الوصول الى سياسة تقطع كل اواصرها مع سياسة « الشوفينية الضيقة » التي يدعو اليها الديغوليون الارثوذكس . من هنا فان جيسكار يحاول التخلص باستمرار من العناصر الديغولية الارثوذكسية ، ومن هنا ايضا نفهم الهجوم الشديد الذي تقوم به هذه العناصر ضد جيسكار . وهذا الخط الديغولي يمثله الان جوبير وزير الخارجية السابق .

ان تسير السياسة الفرنسية البطيء بالاتجاه الاميركي ، لا يعود في الحقيقة الى ما يسميه جيسكار « بالاستقلال الاتلنتي » للسياسة الفرنسية ، بل يعود بشكل رئيسي الى الحملات الشديدة التي يشنها التيار الفرنسي والديغوليون الارثوذكس ضد سياسة جيسكار ووزير خارجيته سوفنيارغ ، مما يجعل جيسكار على التفكير مرتين قبل ان ينهج مسار اميركا .

سبب اخر يدفع الاميركيين الى « مساندة » جيسكار ، هو عمق الازمة الاقتصادية التي تعيشها فرنسا الان ، وارتفاع اسهم اليسار وسقوط اسهم رئيس الجمهورية . ان خوف اميركا وعملائها من وصول اليسار الفرنسي الى الحكم يدفعها الى التمسك بـ « تنازلات » لمصالح اصدقائها . ومن هنا نفهم ايضا تصريح اليماني – الوزير السعودي – الاخير عندما قال « اننا لن نتشدد في السياسة البترولية حتى لا يصل اليسار الى الحكم » !

...

نفط

اذن شكلت الدعوة السعودية لدول الخليج خروجا سافرا على وحدة المنظمة خاصة وان السعودية سعت لان يخرج هذا المؤتمر بقرارات مشابهة لمؤتمر الاوبيك الرسمي بشكل تتحول معه هذه القرارات الى سابقة وتقطع الطريق على مؤتمر الاوبيك الذي عقد في منتصف الشهر الجاري والذي كان مقدرا له ان يبحث في مقترحات لا ترضي السعودية .

بيد ان الضغط العراقي — الكويتي — الايراني على المساعي السعودية «الخليجية» ، ولاسباب متفاوتة ومتباينة ، افشل المخطط السعودي ومنعه من المرور كاملا دون ان يعني هذا انه احبطه كما سوف نرى .

ايران : استقلال ام تبعية جديدة ؟

الى جانب الخط السعودي الواضح في ممالاته لاميركا (زعيمة البلدان المستهلكة ، والبلد الذي يتحسس مصاعب النظام الراسمالي ، ويطرح على نفسه مسؤولية انقاذه) كانت ايران تطرح خطا يحمل بعض التناقض الجزئي مع الدعوة الاميركية لكنه يصب في نهاية المطاف في المساعي الآيلة الى تخفيض سعر النفط في الوقت الراهن .

يقوم الاقتراح الايراني على خفض ارباح الشركات بنسبة ٧٥ بالمائة اي من دولارين الى ٧٥ سنتا في البرميل الواحد مما قد يؤدي الى انخفاض في سعر مبيع النفط تتحمله الشركات على ان يتم ربط سعر النفط باسعار ٢٠ الى ٣٠ سلعة اساسية تنتجها الدول المستهلكة بشكل يضمن ارتفاع سعر البترول بالنسبة المتوسطة نفسها التي ترتفع بها اسعار هذه السلع الرئيسية ، وقد اوضح شاه ايران موقف بلاده هذا في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ٣ تشرين الثاني .

الخط الثالث المطروح داخل منظمة الاوبيك تمثله الدول النفطية الوطنية وعلى الاخص (الجزائر ، ليبيا) وهو يقوم على المطالبة بربط سعر النفط باسعار المواد المنتجة في العالم الغربي دون ان يربط ذلك باي انخفاض فوري لسعر الطاقة ، وباتمام عملية السيطرة على الثروات النفطية بشكل يتجاوز مسالة امتلاك البترول الى امساك عمليات التكرير والتسويق ودمج البترول بالاقتصاد الوطني .

ويتضح مما تقدم ان الخط الثالث هذا مناقض بصورة جذرية مع الخط السعودي اضافة الى اختلافه عن الخط الايراني ، مع الاشارة الى ان ثمة فروقات بين ايران والسعودية مرجعها الاهتمام الايراني الجدي بتصنيع البلاد وتوظيف القسم الاكبر من عوائد البترول في التصنيع الداخلي وتدعيم سيطرة البورجوازية الايرانية المتحولة الى لعب دور الامبريالية الفرعية .

الخط الذي انتصر !

يتضح من هذا الاستعراض السريع للمواقف المختلفة داخل الاوبيك ان اجتماع الاوبيك الاخير كان اقرب الى تبني الخط السعودي، وانه تبعا لذلك لم يرفع اسعار النفط حسب نسبة التضخم ، ولم يربط سعر البترول باسعار مواد منتجة في الغرب ، اي انه باختصار وافق على مقررات الدول الخليجية الست واعطاها شرعية كاملة ، وارغم كافة الدول على تغليب اهتمامها بوحدة المنظمة على التصميم على طرح وجهات نظرها والاصرار على تنفيذها .

قمة اميركية فرنسية

غير ان مؤتمر الاوبيك ليس الحدث الوحيد الهام في مجال الطاقة ، فهناك قضية اخرى لا تقل عنه اهمية جرت على جبهة المستهلكين وهي اجتماع القمة بين الرئيسين الاميركي والفرنسي .

كان موضوع البترول على راس جدول اعمال هذا اللقاء ، وقد عرض الرئيسان وجهات النظر التي يمثلانها وانتهيا الى تبني صيغة تقول بضرورة اجراء مشاورات بين الدول المستهلكة كشرط للدخول في مباحثات مع الدول المنتجة وبلدان العالم الثالث .

والمعروف ان الخطة الاميركية هي تجميع البلدان المستهلكة في كارتيل قادر على الضغط على البلدان المنتجة لانتزاع النفط منها بسعر مناسب ، وقد خطت اميركا خطوات على هذه الطريق بانشائها « لجنة واشنطن » للطاقة في شباط الماضي ، هذه اللجنة التي رفضت فرنسا المشاركة فيها .

وفي الوقت الذي تصر فيه اميركا على اجراء مشاورات بين البلدان المستهلكة لمواجهة البلدان المنتجة تدعو فرنسا الى التنسيق بين البلدان المنتجة والمستهلكة والعالم الثالث لمنع حدوث مجابهة حول موضوع الطاقة .

ويتراوح الموقف الفرنسي بين العداء الواضح للموقف الاميركي وبين الرضوخ الجزئي لهذا الموقف كما تبين خلال مشاركة فرنسا في اجتماع « كامب دايفيد » الذي دعت اليه اميركا اكبر خمس دول صناعية راسمالية في العالم للتباحث في امور النفط والطاقة .

ويبدو من مقررات مؤتمر القمة في المارتينيك ان الطرفين الفرنسي والاميركي توصلا الى اتفاق على صيغة وسط ترضيهما معا . لكن ذلك يجب الا يخدعنا .

ففي مواجهة المشروعين الفرنسي والاميركي رفعت بعض الدول العربية وبعض الاطراف التقدمية لواء الدعوة الى مؤتمر عالمي يضم البلدان المنتجة للبترول (والمواد الاولية الاخرى) والبلدان المستهلكة لهذه المواد لا لبحث قضية البترول فقط بل لبحث كل مشكلة المواد الاولية واسعارها واسعار المواد المنتجة والمصدرة من البلدان الراسمالية الكبرى ، او بكلمة اخرى لبحث جوهر العلاقة بين البلدان المتخلفة والبلدان الامبريالية المتطورة صناعيا .

والواضح ان فرنسا ، ناهيك عن اميركا ، لن توافق ، او هي لم توافق حتى الان ، على هذا الاقتراح العربي ، باعتبار انها ستستطيع اذا ما عقد المؤتمر الذي تدعو اليه لبحث موضوع البترول فقط ان توظف لصالحها ، ولصالح البلدان المستهلكة ، موقف بعض بلدان العالم الثالث التي تضررت من رفع اسعار البترول والتي قصرت الدول العربية المنتجة للنفط في مساعدتها والتعويض عليها مفضلين توظيف اموالهم في اميركا واوروبا الغربية .

ولذلك يجب مواجهة الاتفاق الفرنسي — الاميركي باقصى قدر من اليقظة وان تسعى لمواجهة وحدة البلدان الامبريالية بوحدة اخرى تقوم على قاعدة الجمع بين مصالح منتجي كافة المواد الاولية لتفويت الفرصة على الاستعمار الذي سيحاول لعب ورقة البترول ضد العرب بادعائه الحرص على مصالح البلدان الفقيرة التي تضررت فعلا من رفع سعر البترول ولكنها اكثر تضررا من مجموع علاقتها بالامبريالية في مختلف بلدانها.

ان التنبه لكل المخطط المعادي والمتعدد الوجوه يقتضي اقصى الحذر حتى نفوت على اميركا مساعيها لتطويق كل الآثار الايجابية التي برزت على جبهة النفط بعد حرب رمضان المجيدة .

واذا كان الشيخ زكي اليماني يعترف بفضل حرب تشرين ويقول بالحرف الواحد « كان العرب في جاهليتهم قبائل متفرقة حتى جاء الاسلام فوحدهم واصبح العرب الان دولا شتى واعتقد الغرباء ان كل دولة تعمل لنفسها ، ولكن النفط جاء في حرب رمضان ووحد كلمتهم واستخدموه سلاحا يحاربون به الاعداء ويقدمون من طريقه الخدمات للاصدقاء .... »

فاننا عبثا نفتش عن ترجمة هذه الاقوال في السياسة السعودية (في مجال النفط وغيره) واذا فتشنا فاننا لا نرى غير التواطؤ العلني والمستتر مع المخططات الاميركية المعادية والمتعددة الاوجه .

فلسطين

الوظيفـة السـياسية للحكومة الفلسطينية المؤقتة -٣-

الحكومة المؤقتة في تجربة الجزائر وفيتنام : الوظيفة السياسية أياها ومهمات مختلفة للصراع

بقلم اسـ... سـواد

هذا هو القسم الثالث والاخير من دراسة « الوظيفة السياسية للحكومة الفلسطينية المؤقتة »

وكان القسم الثاني قد عالج مسالة العلاقة بين هذه الحكومة والانظمة العربية — وفي هذا القسم الثالث يعالج الكاتب الحكومة « المؤقتة » والعلاقات الدولية ثم يجري مقارنة مع تجربتي فيتنام والجزائر :

جـ — الحكومة المؤقتة وقرارات الامم المتحدة :

— من الواضح ان مؤتمر جنيف يرتكز على قرار للامم المتحدة سواء في بنوده العربية او الفلسطينية . والقرارات الايجابية التي صدرت عن الدورة الاخيرة هي تعبير عن موازين القوى: الفلسطينية بين المنظمة والنظام الهاشمي ، والاقليمية بين الانظمة العربية واسرائيل ، والعالمية بين حركات التحرر والتقدم في العالم والقوى الامبريالية المناهضة لها . والقرارات الدولية بهذا المعنى هي كائنات حية تستجيب لواقع موضوعي متحرك يعكس عناصره عليها باستمرار ، سواء في صياغاتها، او تفسير نصوصها العملي (تطبيقاتها) وبتطور تلك العناصر الى الامام او ارتدادها ، يحصل التعارض بين الواقع والقرار ، والذي يفترض بالضرورة تعديلا جديدا للقرار ، او استبدالا كاملا له تبعا لطبيعة التغير واتجاهه ، لكي يعود التوازن ثانية بين الواقع والقرار .

الواقع الموضوعي وتطور القرارات التاريخي : في نهاية الاربعينات ، كانت عناصر الواقع الموضوعي للصراع العربي الفلسطيني الاسرائيلي ، تعكس اختلالا فاضحا في ميزان القوى الاقليمي بين حركة التحرر الفلسطينية والعربية من جهة ، والحركة الصهيونية والامبريالية العالمية من جهة اخرى ، لصالح الاخيرة . ذلك الاختلال انعكس بالضرورة في الميدان العالمي ، في الامم المتحدة ، وصدرت قرارات لتكريس اسرائيل وتسليم الصهيونية العالمية جزءا من الوطن الفلسطيني . وفي ٢ نيسان ٤٨ ادرج المندوب البريطاني الدائم للامم المتحدة « القضية الفلسطينية » على جدول اعمال الجمعية العمومية ، كقضية يتيمة مهزومة . وبعد سلسلة من التغيرات لصالح اسرائيل والامبريالية العالمية اختفت « القضية الفلسطينية » من جدول الاعمال في شباط ٥٢ . (اي استمر عرض القضية الفلسطينية من ٢ نيسان ٤٨ في الدورة الخامسة حتى نهاية الدورة السادسة في شباط ٥٢) .

وبعد تغيرات سريعة ضد حركة التحرر العربية لصالح اسرائيل طمست المسالة الفلسطينية كقضية شعب ، لتندرج في الدورات التالية تحت بنود مختلفة تتفرع من معضلات « اللاجئين الفلسطينيين » . وفي عام ٦٧ ظهرت مرة اخرى في القرار ٢٤٢ باشارة عابرة بصفتها « مشكلة لاجئين » شعب . وفي مرحلة انطلاق الثورة وتاكيد حضورها العسكري والسياسي وبالاخص بين عام ٦٩ و٧٣ صدرت قرارات الامم المتحدة تسجل هذا التطور وبدات التغيرات النسبية لصالح الثورة وقضية الشعب . عام ٦٩ اقرت « ان مشكلة اللاجئين » قد « نشات عن انكار حقوقهم الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها المقررة في ميثاق الامم المتحدة . وفي الدورة ٢٥ : تعترف الامم المتحدة « ان احترام حقوق الفلسطينيين هو عنصر لا غنى عنه من اجل اقامة سلام عادل » وفي الدورة ٢٦ اكدت الجمعية « شرعية نضال الشعوب لتقرير المصير والتحرر من الاستعمار والتسلط الاجنبي ... وكذلك الشعب الفلسطيني بكل الوسائل المتوفرة والمنسجمة مع الميثاق . واكدت ايضا « قلقها البالغ لعدم السماح لشعب فلسطين بالتمتع بحقوقه الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها ولعدم ممارسته حق تقرير المصير » .

وقبل ان تتمكن الثورة من فرض وجودها السياسي الدولي صيغت شروط انعقاد مؤتمر جنيف على اساس القرار التصفوي والذي لا تربط بنوده الفلسطينية اية علاقة بالقرارات الدولية الايجابية التي صدرت منذ عام ٦٩ والتي تعكس موازين القوى لصالح الثورة بعد عام ٦٨ بسبب من كونه سابقا لها ، وبسبب من كون الثورة الفلسطينية لم تتمكن بعد من كسر بنوده الفلسطينية والنجاح في الحصول على قرارات دولية تعكس موازين القوى الحقيقية التي استطاعت الثورة الفلسطينية المعاصرة ان تراكمها وبشكل خاص منذ بداية النهوض الوطني وصعود المقاومة المسلحة في العام ٦٨ . ولقد جاءت القرارات العربية والدولية الاخيرة لتعكس الاختلال النسبي في موازين القوى الفلسطينية والاقليمية والعالمية لصالح حركة التحرر الفلسطينية استجابة القرارات الكاملة للواقع الموضوعي للثورة ، وخلق شروط تنفيذها .

الا ان الفجوة الواسعة بين محتوى القرارات الدولية الايجابي ، على امتداد اعوام ٦٩—٧٣ وبين استمرار انكار اميركا واسرائيل للشعب الفلسطيني ووطنه وحركة تحرره ، واستمرار التعامل الاميركي مع المعضلات الفلسطينية على اساس القرار ٢٤٢ التصفوي ، قد ازدادت اتساعا بعد فوز الثورة بالقرارات العربية والدولية . ذلك بسبب من كون القرار كان يعكس الاختلال الواسع لموازين القوى لصالح اسرائيل واميركا بعد عدوان ٦٧ . وهو ما يجعل سياسة الامبريالية الاميركية واسرائيل تجاه المسالة الفلسطينية ليست بدون غطاء سياسي قانوني دولي فحسب ، بل كونها قد اصبحت تتنافى مع موازين القوى الحقيقية التي ترتكز عليها الثورة وقيادتها منظمة التحرير ، وبالتالي ما يجعلها مجوفة يزداد الاستمرار فيها صعوبة يوما بعد يوم .

ان المنظمة حينما تمتشق سلاح الحكومة الثورية المؤقتة، في هذا الشوط من الصراع ، فانها بذلك تمتلك احدى الادوات الكفاحية الامضى ، لتكريس القرارات الدولية التي فرضتها الانتصارات وموازين القوى الحقيقية ، وهو ما يزيد السياسة الاميركية الاسرائيلية تجويفا ونخرا وعزلة موحشة . ان تشكيل الحكومة المؤقتة واعلان برنامجها الوطني ، واكتساب الاعترافات الدولية بها كممثل شرعي للشعب والوطن الفلسطينيين ..

ان الاعترافات بالحكومة لا تلغي الاعترافات بالمنظمة بل تضاف اليها ، وهي لا تضعفها اذا كانت لا تصل الى صدد الاعترافات بالمنظمة في المرحلة الاولى ، بل تزيدها قوة) وتخلق الديناميكية التالية :

— تعطيل القرار ٢٤٢ ، ومنع مؤتمره من التعامل بالمسالة الفلسطينية بعد تحطيم بنوده . فالحكومة المؤقتة هي حكومة شرعية للوطن والشعب الفلسطيني ، وهي بالتالي حكومة الارض الفلسطينية المحتلة في العام ٦٧ («الاراضي الاردنية» في القرار) وهي ممثلا شرعيا لحركة تحرير وطني معترف لها دوليا بحق تقرير المصير للشعب والوطن الفلسطينيين. وليست « مشكلة لاجئين » كما في القرار .

— اكتساب الحكومة المؤقتة للشرعية الدولية ، يمكنها وجميع قوى التحرر والتقدم في العالم من مطاردة سياسة الانكار الاميركية ومحاصرتها واجبارها على التراجع ، والاعتراف بحركة التحرر الفلسطينية وممثلها الشرعي المنظمة والحكومة ، بمعنى ارغامها على الاعتراف الرسمي الكامل استكمالا وترجمة للاقرارات الاميركية في مؤتمرات القمة الاميركية السوفياتية ٧٣ . والسوفياتية الاميركية ٧٤ والاميركية المصرية ٧٤ . وهذا ما يؤدي الى فقدان السياسة الاسرائيلية لاحد اهم واخطر مرتكزات التطابق مع السياسة الاميركية .

— انتقال فاعلية المكاسب الدبلوماسية وتاثيرها الى جميع ميادين الكفاح في وحدة عضوية متفاعلة . ففي الوقت الذي تناضل فيه الانظمة العربية وقوى التقدم والتحرر في العالم، الانتقال بالقرارات الدولية الاخيرة الى مجلس الامن، لاستبدال بنود القرار ٢٤٢ الفلسطينية ، تتصدى الثورة وحكومتها الشرعية المؤقتة ، لتنظيم جميع عناصر الصراع العربية والعالمية لمحاصرة اسرائيل ومقاتلتها على ارض الوطن . وعندما تتمكن الثورة من توظيف جميع الاتجاهات الدولية في خدمة ميادين القتال تتمكن من جعل الاحتلال منهكا عسكريا ، ومكلفا اقتصاديا ، ومتعذرا سياسيا ودوليا . وهو ما يمكن بالتالي من توفير شروط وامكانات اجبار اسرائيل على الانسحاب الكامل من الاراضي الفلسطينية المحتلة في العام ٦٧ ، وتشييد قاعدة الخلاص الوطني المستقلة .

د — الحكومة المؤقتة في مواجهة السياسة الاميركية وحليفاتها والمنسلخة عنها .

— الحكومة المؤقتة تمكن من التصدي لعناصر السياسة الاميركية وسياسة حليفاتها بفاعلية اكبر في الميدان الدولي. فالاعترافات الدولية بالحكومة الشرعية ، تحاصر السياسة الاميركية ، وتربك « توازن » سياستها الدولية وتدفع علاقاتها بالانظمة العربية الوطنية والرجعية بدرجات مختلفة ، الى مازق متفاقم ، فكلما تزايدت نجاحات الحكومة الدبلوماسية تعمق مازق السياسة الاميركية العربية . وبعد ان اضعفت القرارات العربية (في الرباط) والدولية امكانات التشبث الاميركي بالدور الهاشمي فان تكريس الشرعية الدولية للحكومة يضعفها .

والانظمة العربية الوطنية (مصر بشكل خاص) من جانبها سوف تجد ان سياستها تجاه امريكا قد دخلت في مازق،فهي مرغمة على ضبط ايقاع سياستها الفلسطينية مع برنامج المنظمة والحكومة ، وبالترتيب فان فاعلية الحكومة الثورية المؤقتة على عناصر الصراع المكونة لكل من السياسة الاميركية — العربية والاميركية — السوفياتية بالنسبة لجميع مشكلات المنطقة المرتبطة بالمسالة الفلسطينية . وبالتالي فان مرورها لا يكون الا من بوابة الاقرار الاميركي ببرنامج المنظمة والحكومة المؤقتة . وعندها يمكن ارغام السياسة الاميركية على دفع عملية اعادة حسابات حدود واشكال الالتزام بالسياسة الاسرائيلية والمراهنة على الدور الهاشمي ، الى نهايتها . وهذا يعني بالضرورة اتساع هامش التعارض مع عناصر سياسة اسرائيل. وبالنتيجة المساعدة في توفير الشروط المادية العسكرية والسياسية لتحرير الارض الفلسطينية المحتلة في العام ٦٧ ، وممارسة حق تقرير المصير على ارض الوطن.

ووظيفة الحكومة السياسية تنسحب ايضا على علاقاتها الدولية بالنسبة لجميع البلدان الغربية الراسمالية التي بدأت سياستها تتعارض مع سياسة اسرائيل وامريكا بفعل الوقائع العسكرية والسياسية . ونموذج السياسة الفرنسية ، كما يقول الصحفي البارز جان لاكوتور عن موقف ديستان : « ان الوقائع يجب ان تكون من القوة ، والملفات من البلاغة، بحيث دفعت هذا الرجل المعروف عنه تحفظه حيال العالم العربي الى هذا الموقف من القضية الفلسطينية » . ان الوظيفة السياسية للحكومة المؤقتة هنا ، هي الانتقال بهذا الموقف الفرنسي الى الترجمة العملية ، الى العلاقات الثنائية بين حكومتين ، وتوظيف ما يترتب على هذه العلاقات في خدمة الثورة والحكومة وجعله امثولة لجميع البلدان الاوروبية الغربية التي تنسلخ عن السياسة الاميركية تجاه المسالة الفلسطينية .

هـ — الحكومة المؤقتة والتحالفات العالمية .

من الثابت ان الوضع الذاتي للثورة والمنظمة هو العامل الاساسي في تحديد اشكال التعامل مع المنظومة الاشتراكية، وتطورها . وكذلك بالنسبة لحركات التحرر العالمية والانظمة الوطنية في القارات الثلاث .

ولما كانت السياسة السوفياتية تجاه الصراع الفلسطيني العربي — الاسرائيلي ، تعتمد على الواقع الموضوعي لحركة التحرر العربية والفلسطينية وتطوره في انتقالها من مرحلة الى اخرى ، فان زيادة الوزن الدولي للثورة الفلسطينية الذي هو انعكاس لوزنها الموضوعي ، يشكل قاعدة لارتقاء العلاقات الفلسطينية — السوفياتية . وامتلاك الثورة لاداة كفاحية سياسية لها شرعية دولية سوف يمكن من تغليب وتوضيح العناصر الفلسطينية في برامج الانظمة الوطنية ، وبالتالي الانتقال بالسياسة السوفياتية الى مرحلة ارقى تجاه البرنامج الفلسطيني — العربي المتداخل العناصر . وفي هذه الحالة تترتب ثلاث نتائج اساسية هي :

— تكون عناصر السياسة السوفياتية تجاه المسالة الفلسطينية في المنظمات الدولية تعكس واقعا موضوعيا للثورة عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا .

— في العلاقات العربية السوفياتية ، (عندما تكون عناصر البرنامج الفلسطيني فاعلة في برامج الانظمة الوطنية) فان الارتقاء بالعلاقات العربية السوفياتية يرتب نتائج عملية محددة اخصها ، زيادة الوزن النوعي للمساعدات العسكرية والاقتصادية السوفياتية للانظمة الوطنية .

— في العلاقات الفلسطينية السوفياتية المباشرة ، بعد ان تصبح العنصر الفاعل الذي يترك اثاره على العلاقات العربية السوفياتية (وليس العكس) يرتقي الدعم العسكري والاقتصادي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة الى مرحلة جديدة بعد ان تضعف الضوابط الدبلوماسية الدولية التي تقيد الموقف الدبلوماسي السوفياتي قبل تشكيل الحكومة المؤقتة . لان التعامل يكون عندها مع حكومة تتمتع بشرعية دولية وتمثل حركة تحرر وطني . وعندها تترسخ بالضرورة اسس التحالف الفلسطيني — السوفياتي المشترك ومع المنظومة الاشتراكية، وتنتقل اشكال التحالف الى مرحلة جديدة في مواجهة السياسات الاميركية — الاسرائيلية . وهذا ما ينسحب ايضا على علاقة الحكومة بالحكومات الوطنية المترددة في سياساتها تجاه الثورة في القارات النامية الثلاث ، والتي تقيدها ضوابط انظمة الامم المتحدة والشرعية الدولية بالنسبة لمنظمة التحرير من جهة واسرائيل من جهة ثانية . والحكومة المؤقتة ، تزيل التعارض ، وتصفي تردد الانظمة الوطنية لمصلحة الثورة .

وبالنتيجة فالحكومة المؤقتة اداة كفاحية فعالة لزيادة مواقع الثورة الدبلوماسية والسياسية التي تكرس انتصاراتها ، على حساب المواقع الدبلوماسية لنظامي عمان وتل ابيب. وبتجويفها للمرتكزات الدبلوماسية والسياسية لاسرائيل تتمكن الثورة من الانتقال بفاعليتها وتاثيرها الى ميادين الكفاح المتعددة وعبر اشكاله المختلفة .

٣ — الوظيفة السياسية للحكومة المؤقتة على ضوء تجارب حركات التحرير العربية والعالمية :

ا — في التجربة الفيتنامية . *

لقد كانت السياسة الرسمية لجبهة تحرير فيتنام الشمالية منذ العام ٦٩ هي سياسة « عدم تجميع امامه مجالس رغبة شبه الدولة » وذلك من اجل : الا تعتمد الالة الثورية الاساسية » ، وقد تركزت الجبهة ادارة القرى الواقعة تحت سيطرتها الفروع المحلية للحزب الثوري الشعبي (الشيوعي) .

ولقد جاءت خطوة اقامة اللجنة الثورية لمقاطعة « ثوانبان » في شباط ٦٨ ، في اثناء الاحتلال المؤقت « لهوي » اول اعلان عن تغيير سياسة الجبهة . وخلال عام ٦٨ واوائل ٦٩ اجرت الجبهة الانتخابات في مختلف مناطق اقسام الجنوبية المحتلة من قبل الولايات المتحدة وقوات ثيو العميلة . وفي العاشر من حزيران ٦٩ اعلن راديو الجبهة انتخاب « الحكومة الثورية المؤقتة » .

من الواضح ان ظروفا كفاحية جديدة قد حلت على امتداد الفترة ما بين اوائل عام ٦٨ ومنتصف عام ٦٩ . جعلت من تشكيل حكومة فيتنامية مؤقتة ضرورة كفاحية ، لاداء وظيفة سياسية محددة . فبعد الانتصارات العسكرية التي حققها الثوار في الهجوم على « هوى » ، والهجوم الشامل على مختلف مناطق جنوب الفيتنام، نشأت تغيرات اساسية في موازين القوى لصالح جمهورية فيتنام الديمقراطية وجبهة تحرير جنوب الفيتنام . ويمكن معرفة جوهر الوظيفة السياسية للحكومة المؤقتة في السياق التاريخي الكفاح الثوري المسلح ، من خلال تفحص برنامج الحكومة المؤقتة والتدقيق في بنوده الاساسية . والتي هي تلخيصا للبنود الاساسية لبرنامج الجبهة المرحلي ، وهي تحديدا « ● اجبار حكومة الولايات المتحدة على سحب قواتها كليا وبدون شروط ● . الغاء حكم ثيو الاستعماري في فيتنام الجنوبية واسقاط الادارة العميلة برمتها . ● اقامة حكومة ائتلاف مؤقتة تكون انعكاسا للوفاق الوطني واتحادا عريضا للفئات الاجتماعية كافة . ● انشاء قوات مسلحة ثورية وتوطيد وتوسيع « المنطقة المحررة » . »

من بنود البرنامج الكفاحي ، نتاكد ان الوظيفة السياسية المباشرة للحكومة الفيتنامية المؤقتة تكمن في قدرتها على استحداث وسائل كفاحية اضافية ، تمكن من خوض اشكال مختلفة من النضال ، وفي ميادين متعددة ، عسكرية وسياسية ودبلوماسية من اجل : اكتساب الشرعية الدولية وتكريسها تتويجا للواقع الموضوعي ، العسكري والسياسي للثورة .. وتكثيف نجاحات اشكال الكفاح وتصعيدها ، بالاضافة الى تصفية « الشرعية » الزائفة لحكومة ثيو العميلة . وبالتالي سحب ارضية وجود القوات الاميركية المحتلة واجبار اميركا على الانسحاب الكامل ، وخلق شروط انجاز برنامج الحكومة والجبهة المرحليين .

وقبل المقارنة بين الوظيفة السياسية لكل من الحكومتين الفيتنامية والفلسطينية ، لا بد من تثبيت حقائق اساسية وهي في الوقت الذي يكون فيه بين التجربتين ما هو عام ومشترك ، فان هناك ما هو خاص ومتميز يجب تحديده بدقة . وفي محاولة تعيين عناصر الاختلاف في التجربتين نجد : ان الثورتين مختلفتان من حيث طبيعة كل منهما ، وقواها المحركة ، وادواتها الطبقية والسياسية وبالتالي صيغة الاعداء الذين تواجههم كل ثورة ، وقوى الحلفاء والاصدقاء في الواقع الاقليمي والعالمي .

رئيس الحكومة الثورية ووزيرة خارجيتها خلال مؤتمر الجزائر

وبعد تاكيد هذه المايزات يمكن تعيين حدود ما هو مشترك في برنامج الجبهتين والحكومتين : ان عناصر بنود برنامج جبهة تحرير الفيتنام لها ما يقابلها من عناصر في بنود برنامج منظمة التحرير الفلسطينية ، سواء كانت بنود مصاغة او مشتقة بنفسها ، وهي تحديدا :

« — اجبار اسرائيل على سحب قواتها كليا وبدون شروط (من الاراضي الفلسطينية المحتلة في العام ٦٧ لخلق شروط البرنامج المرحلي التالي تجاه اسرائيل قبل عام ٦٧ . وكما هو بالنسبة لجبهة تحرير فيتنام لخلق شروط البرنامج التالي لتصفية بؤرة نظـام سايغون) . — اسقاط الادارة الهاشمية القديمـة العميلة وتحطيم بنيتها . — اقامة حكومة جبهة وطنية لتجميع القوى والفئات الوطنية المعادية للاحتلال ، انعكاسا للوفاق الوطني، لمواصلة الكفاح والصراع ضد اسرائيل .

— اقامة سلطة الشعب المقاتلة على كل جزء من الارض التي يتم تحريرها . (بمعنى تاسيس وحدات القوات المسلحة الثورية لادارة المناطق التي يتم تحريرها اولا باول) . »

من هنا فان الوظيفة السياسية المباشرة التي يترتب على الحكومة الفلسطينية المؤقتة ان تتصدى لها هي خلق شروط وامكانات انجاز برنامجي الحكومة والجبهة . وهي : انتزاع شرعية دولية وتكريسها ، قبر خطط النظام الهاشمي . وهز اسس « شرعية » اسرائيل وتجويفها وتوفير الاداة الثورية البديلة لسلطات الاحتلال المطرودة والادارة الهاشمية القديمة المنهارة .

وبعد تاكيد عناصر التمايز والعناصر المشتركة في التجربتين الثوريتين ، فان الصفة المشتركة لسير عمل الحكومة في التجربتين تكمن في : دور هذه الاداة الكفاحية في تسريع العملية الثورية وتفاعلاتها المختلفة ، لتكريس النجاحات المحققة في ميادين الكفاح المختلفة ، والانتقال بها نحو الاشواط والمراحل التالية . وعندها ، في الاطوار والمراحل اللاحقة تكون تطور الصراع بالنسبة لكل من التجربتين مختلفا ، بفعل الطبيعة وشروط مسارهما المختلف والمميز . بمعنى ان ما تنجزه الحكومة المؤقتة في كل من التجربتين تنعكس بتفاعلات ومضاعفات مختلفة سواء في مسيرة الصراع الراهنة (عند تاسيس الحكومة) او التطور اللاحق له .

ب — في التجربة الجزائرية :

لقد كان للحكومة الجزائرية المؤقتة ، هي الاخرى ، الوظيفة اياها التي يترتب على الحكومة الفلسطينية المؤقتة ان تتصدى لها . وكما كان تعييننا للجوهري والمشترك لوظيفة الحكومة في التجربتين الفيتنامية والجزائرية ، بعد تاكيد عناصر الاختلاف والتمايز ، كذلك يكون في المقارنة مع التجربة الجزائرية . والمقارنة مع التجربة الجزائرية تنطوي على عناصر مشتركة اوسع واعمق ، وبالرغم من ذلك ، فان تعيين ما هو مشترك يجب ان يتم على ارضية التمايز والاختلاف . وهو تحديدا يتمثل في :

الدور الذي تؤديه كل من الحكومتين الجزائرية (ادته بنجاح) والفلسطينية ، وما يرافقه ويترتب عليه من وقائع ونتائج عسكرية وسياسية بعد انجازه في الوقت الذي تاخذ فيه مسيرة الكفاح مجراها المختلف تبعا للشروط الخاصة بكل من التجربتين .

١ — المشترك بين فرنسا (١٩٥٨) واسرائيل : كما هي سياسة امريكا واسرائيل والهاشميون ، كانت سياسة فرنسا حينذاك وحليفتها امريكا ، وادواتها المستوطنون الفرنسيون ، لتحقيق الاهداف اياها تجاه الثورة والشعب الجزائري وهي تلخيصا : — انكار وجود الشعب الجزائري ، تقسيم الارض الجزائرية [المشترك هنا يتعلق بتقسيم الارض الفلسطينية المحتلة في العام ٦٧ ومحاولات قضمها وضمها الى الارض الفلسطينية المحتلة عام ٤٨ في هذه المرحلة] . وتكاد تصريحات الحكومة الاسرائيلية تكرر بالضبط ، ما كان يصرح به المسؤولون الفرنسيون تجاه الجزائر . فرنسا ١٩٥٨ ، « ان الشعب الجزائري من غير كيان قومي ، والوطن الجزائري من غير وجود سياسي » . اسرائيل . « فلسطين وطن بلا شعب والشعب اليهودي شعب بلا وطن » ● فرنسا . « لم تكن هناك سيادة جزائرية » . ● اسرائيل « لا دولة فلسطينية مستقلة » ، « في الدولة الهاشمية تجد الهوية الذاتية للفلسطينيين تعبيرها » . ● « استخدام المستوطنين الفرنسيين كادوات لتزييف تمثيل الشعب الجزائري ، او « خلق ادارة مستقلة » العوبة معادية لجبهة التحرير .

اسرائيل : الهاشميون وسيلتها لتزييف ارادة الشعب الفلسطيني ، او « ادارة ذاتية » العوبة .

— الخيارات الفرنسية لمستقبل الشعب والوطن الجزائري « الفرنسة والاندماج » ، الاتحاد مع فرنسا ، الانفصال والاستقلال . والاخير كما كانت تزعم « خراب ودمار ولا يمكن تصديقه ، وهو يحمل في طياته التفجر المدفع والفوضى السياسية ، والمذابح الرهيبة ، ودكتاتورية عسكرية تدعمه » .

الخيارات الاسرائيلية — والهاشمية قبل الرباط : « الاندماج مع عمان ، الاتحاد معها ، الاستقلال والانفصال . والاخير كما كان يزعم الملك « خراب ودمار وفوضى ، وستقع البلاد بين السعوديين » بينما تزعم امريكا واسرائيل انه « جيب سوفياتي » .

٣ — الوظيفة السياسية للحكومة الجزائرية :

لقد كان شكل الحكومة الجزائرية المؤقتة كما هو بالنسبة للفيتنامية والفلسطينية يستهدف امتلاك وسائل كفاحية اضافية لمواجهة التحديات الفرنسية وخططها لمستقبل الجزائر وادواتها المستوطنون . وبالتالي توفير شروط انجاز برنامج جبهـة التحرير الوطنية . وتحديدا كانت الوظيفة السياسية المباشرة تتمثل في : اكتساب الشرعية الدولية ، وسحب ادعاءات الشرعية الفرنسية الزائفة وادعاءات المستوطنين الفرنسيين . واحباط محاولات ايجاد « سلطة تنفيذية » جزائرية رجعيـة ضد الجبهـة .

● مواجهة انكار الشعب الجزائري وكيانه القومي التاريخي على ارض وطنه بعد فرض وحده وشرعية التمثيل للحكومة المؤقتة . ● توفير شروط اجلاء الاحتلال الفرنسي وتحطيم المرتكزات الاقتصادية والسياسية والادارية للمستوطنين ونظامهم

● توفير شروط البديل للاحتلال وسلطـة المستوطنين .

وتسديد الكيان الجزائري المستقل وسلطته الوطنية للتصدي لانجاز بنود برنامج الجبهة الاخرى .

هذه الوظيفة السياسية للحكومة ، هي اساسا وظيفة الحكومة الفلسطينية المؤقتة ومن قبلها الفيتنامية .

٤ — فاعلية الحكومة المؤقتة وانجازاتها :

— في ٢٦ ايلول ٩٥٨ تم تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة. وفي ١٦ ايلول ٩٥٩ اعترفت فرنسا ديغول بحق تقرير المصير للشعب الجزائري ولكن بصورة غامضة دون ان تحدد جوهره او موقفها من وحدة الوطن ، وشرعية ممثل الجبهة للشعب . في كانون اول ١٩٦٠ اصدرت الامم المتحدة قرارها المعروف رقم ١٥٧٣ وفي جوهره « تاكيد حق تقرير المصير والاستقلال والحاجة للضمانات التي تكفل تطبيقه ومسؤولية الامم المتحدة في تنفيذه » ، وبالرغم من ذلك كانت سياسة التقسيم الفرنسية مستمرة او كما كانت تسمى حينذاك سياسة « اعـادة التجميع » والتي تستهدف « تجميع الذين يريدون ان يبقوا فرنسيين في منطقة محددة من الجزائر اذا اختار الجزائريون الاستقلال » . وردا على محاولات التقسيم اعلنت الحكومـة الجزائرية المؤقتة يوم الخامس من تموز ٩٦١ « اليوم الوطني ضد التقسيم » . في ذلك اليوم اضربت الجزائر لمدة ٢٤ ساعة، واتخذت كل وسائل الارهاب لاحباط الاضراب . وفي ذلك اليوم تساءل الكاتب الفرنسي « مسيو لنسن » في مجلة « كاييـه انترناسيونو » « من الذي يشك في قوة الحكومة الجزائرية بعد هذا الاستفتاء الشعبي الذي سالت فيه الدماء في الشوارع » . حيث تساقط مئات القتلى والجرحى من المتظاهرين تاييدا للحكومة وبرنامجها . وصحيفة « المساجرو » في روما المعروفة بولائها لباريس ، قالت « لقد اثبت اليوم الخامس من يوليو القدرة الفائقة للحكومة الجزائرية ... التي استطاعت في الوقت المناسب ان تعبىء شعور المسلمين جميعا في الجزائر .. والواقع ان المسلمين في الجزائر يعتبرون الحكومة الجزائرية حكومتهم الشرعية » .

وفي محاولات الحكومة الفرنسية العديدة لانشاء « سلطـة تنفيذية » من زعماء الجزائر المسلمين بديلا لجبهة التحريـر وحكومتها المؤقتة ، الا ان الزعماء الجزائريين « رفضـوا ان يتعاونوا مع السلطات الافرنسية من غير موافقة الحكومـة الجزائرية » .

هذه الجوانب من الفاعلية السياسية للحكومة الجزائرية هي بالمقارنة مع الحكومة الفلسطينية ما يتوجب عليها ان تتصدى له ، لتسريع العملية الثورية وتوظيف نتائج حرب تشرين الايجابيـة وتكريس الانتصارات في الرباط والمنظمة الدولية لمواجهة تحديات المرحلة الراهنة .

٥ — تحصن الحكومة ضد التعويق :

أ — عناصر المناعة :

— ان تشكيل الحكومة المؤقتة يمكن ان يحمل في احشائه عناصر تعويق كثيرة . ولكي تتحصن منها يجب ان تتوفر لهـا جميع الشروط التي تسلحها ضد مثل هذه العناصر ، والتـي تجعلها تتمتع بمرونة وحساسية عالية ، تساعدها وقيادة الثورة على مواجهة جميع التحديات ، تجميد الصراع (لا حرب ولا سلم دائمة) استنزاف جبهات متقطع ، حرب جديدة شاملة] —

١ — ارساء العلاقة بين المقاومة المسلحة ، وتحالف المنظمة والحكومة على اسس ديمقراطية ثورية تضمن عناصر التركيب النسبي للقوى الطليعية والوطنية الديمقراطية في المقاومـة والمنظمة ، وتحفظ المقاومة المسلحة بالدور الفاعل والحاسم في جبهة التحالف الوطني، وتشكل تحالف المنظمة العمود الفقري لحكومة جبهة الاتحاد الوطني المعادية للاحتلال الاسرائيلـي والسياسات الهاشمية .

٢ — برنامج الحكومة هو برنامج المنظمة والثورة ، ومحاوره العسكرية والسياسية التي اقرها المجلس الوطني هي محددات سياسة الحكومة . اضافة الى البنود الاجتماعية التـي تاكد ضرورة ارسائها .

— ان هذين الشرطين يحافظان على امكانية استمرار العلاقة الثورية الصحيحة بين مختلف اشكال الكفاح ، المسلح الرئيسي والسياسي والجماهيري والدبلوماسي المساعدة ، وبالتالـي المحافظة على الاهمية النسبية لكل شكل كفاحي . كما تمكن من المحافظة على نسب التمثيل الوطني والديمقراطي وتزايده المستمر وقدرته على توظيف جميع النجاحات في مختلف الميادين في خدمة استمرار الثورة وتعميق محتواها الديمقراطي .

— وهذان الشرطان ايضا يشكلان الضمانة الاساسيـة والثابتة لتمكين الحكومة من مواجهة جميع التغيرات الافتيادية والمفاجئة في مسيرة الكفاح .

— ان المحافظة على الدور الاساسي للقوات المسلحـة للثورة ، والتزام الحكومة الثابت ببرنامجها يحصن هـذه الاداة الكفاحية من : الخضوع لتناقضات الانظمة العربيـة عن طريق التاثير في اتجاهات عضو او اعضاء فيها ، وايجـاد نفوذ سياسي داخلها معارض دائما مع سياسة المنظمـة والحكومة ، ● الحفاظ على الخط السياسي الثوري والمحتوى الكفاحي المسلح والجماهيري والديمقراطي في التعامل مـع مختلف الظروف والانعطافات واخصها : ● مواجهة ازمات الانحسار والانتكاس في تنظيم الصمود وتوفير متطلباتـه لتجاوزها باقل الخسائر . والتمكن من احداث التكيفات والتغيرات التكتيكية الثورية السريعة والملائمة لاعادة التوازن للخط السياسي للثورة ، واستئناف مسيرة الصراع والتحضير لموجات الصعود التالية تحديدا :

● تنظيم وتطوير موجات الصعود العسكري والسياسي والجماهيري والمحافظة على استمراريتها .

● النضال من اجل توفير الشروط الضرورية لمواكبـة احتمالات حرب استنزاف عربية ضد اسرائيل او مواجهـة دورة شاملة جديدة .

ب — تثوير اجهزة المنظمة :

ولكي يمكن ان تكون اجهزة المنظمة مؤهلة للاضطلاع بالدور السياسي الجديد لها ، كادوات للحكومة المؤقتة ، لا بد مـن تثوير مكاتب ومؤسسات المنظمة باجراء سلسلة من التغييرات الاساسية التنظيمية والسياسية تمكنها من التعبير بوضوح وثبات وديناميكية عن الخط السياسي للحكومة والمنظمة .

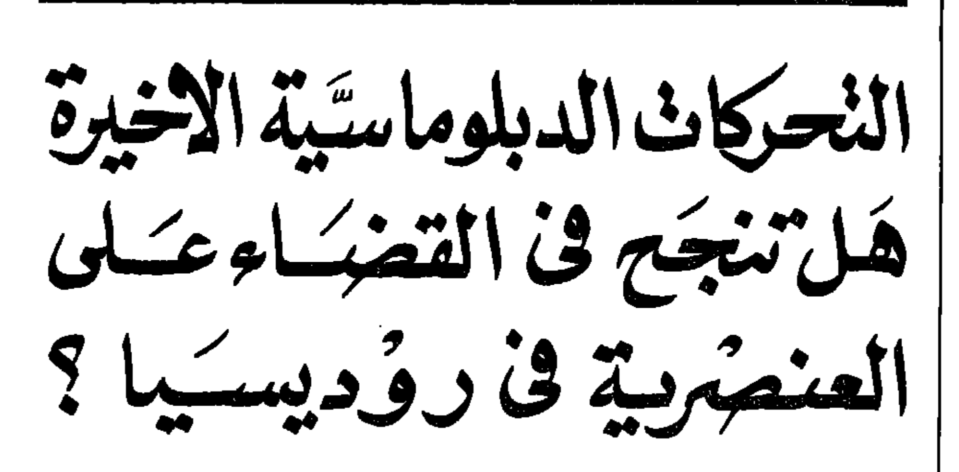
— ان تغييرات شاملة في مؤسسات المنظمة او تطعيمهـا بكادرات ثورية ومقاتلة ، لا تعوزها الخبرة السياسية لمواجهة الفصول الحاضرة او القادمة من الصراع . ان ارساء هذا التقليد وجعله دوريا ثابتا لانتقال الكادرات من العمل السياسي الى العسكري ، وبالعكس هي مهمة ثورية عاجلة ، ان هـذا التقليد يمكن من المحافظة على حيوية مؤسسات المنظمـة والحكومة وسلامة خطها الكفاحي المتطور .

ان هذه التغييرات الضرورية اذا ما انجزت سوف تلغي ظاهرة كون ممثلي المنظمة هم مندوبون للانظمة العربية وسياساتها في المنظمة ، او متاثرين بالواقع الموضوعي والاقتصادي والسياسي للبلدان التي يعملون فيها ، او بسياساتها .. بـل تمكن هذه التغييرات من ارجاع القاعدة على قدميها ، بمعنى ان يكون ممثلوا المنظمة والحكومة في الاقطار العربية والعالمية مناضلين سياسيين ناجحين ، للخط السياسي للمنظمة ، وقادرين على ايجاد علاقات سياسية جماهيرية واسعة مع الحركات الوطنية والتقدمية يمكنهم معرفة مختلف الاتجاهات والاراء للقوى السياسية والاقتصادية .

ان مثل هذه العلاقات تمكنهم من تصديـر الدعاية الثورية الفلسطينية بنجاح وصد الدعاية المضادة للثورة والشعب والحكومة .

والكادرات التي تلتزم بالخط السياسي للثورة وتتمتع بوعي ثوري لمعطيات ووقائع ميدان عملها تتمكن من انتهاج المبادرات الثورية في العمـل السياسي ، ومغادرة التجريبية والبيروقراطيـة البطيئة التي تنتظر التعليمات امام اي ظاهـرة او تحرك سياسي رغم امتلاكها للخطوط السياسية العامة للثورة وبوصلة برنامج الحكومة الثوريـة المؤقتة .

※ انظر ارشيفات كيسنغ ص ٣٦٠٦ وما بعدها



التحركات الدبلوماسيَّة الاخيرة هَل تنجح في القضاء على العنصرية في روديسيا ؟

فجاة .. عادت ازمة العنصرية في روديسيا لتطفو فوق سطح الاحداث العالمية، في اعقاب سلسلة التطورات التي بدات بمؤتمر لوساكا الافريقي السري (الذي لم يعد سريا) والمفاوضات بين نظـام ايان سميث في سالزبوري والقادة الوطنيين الافريقيين .

وقبل ان نتطرق الى حقيقة ما يجري في تلك المنطقة الافريقيـة التي اثارت جدلا عنيفا دام نحو تسع سنوات حين اعلنت العنصرية استقلالها من جانب واحد العام ١٩٦٥ ، لا بد من الاشارة الى ان كلمة « روديسيا » مصطلح استعماري استيطاني قديم . وهذا يفـرض العودة بعجلة التاريخ قليـلا الـى الوراء لادراك الجذور التاريخية لهذا المصطلح وبالتالي لكيفية نشوء العنصرية .

روديسي يبنـي روديسيـا

نحن الان في القرن التاسع عشر ، وتحديدا في العام ١٨٨٩ . سيسيل جون روديس رجل اعمال بريطاني المولد في اواسط الثلاثين مـن عمره يقرر الهجرة الى مستعمرة « كيب » التي باتـت الان بجمهوريـة جنـوب افريقيا (العنصرية) .

وقد كان روديس هذا يحلم باقامة مستعمرة في ظل التاج البريطاني ، تمتد في طول القارة الافريقية ، من مـصر الـى جنوب افريقيا. وبالطبع ، فان هذا الحلم كان «حلما اقتصاديا» في الدرجة الاولى واستيطانا في الدرجة الثانية. ولذلك فقد سارع روديس الى تكوين شركـة جنوب افريقيا البريطانية ، ثم طار الى لندن وحصل من وزارة المستعمرات البريطانية على حقـوق واسعة النطاق للشركة في المناطـق التي لم تستوطن بعد ، تشمـل حقوق عقد المعاهدات والامتيازات وتشكيل قوات للمحافظة عـلى الامن والنظام وتكوين المحاكم وايجـاد مؤسسات الخدمات العامة .

ثم بدات شركة روديس بالتوسع وضم المزيد من الاراضي اليها ، وبدا المستوطنون البيض باستعمار المناطـق الواقعـة جنوبي نهر الزامبيزي وتحولت الشركة اثر ذلك الى نوع من الحكومة التي تتمتع بحكم ذاتي .

بيد ان العقبة التي جوبهت بهـا الشركة (والتي يواجهها كل المستوطنين) تمثلت في وجود شعب افريقي يقطن تلك المنطقة منذ مئات السنين ، ويتكون من قبيلتين اساسيتين همـا الماتابيل والماشونا . فعمـدت الشركة الاستعمارية بادي ذي بدء الى الحصول على امتيازات استثمارية (بالخداع طبعا) من ملك قبيلة الماتابيل ، وهو الملك لوبينغولا ، ثم بدات ببذر الشقاق بين القبيلتين مما ادى الى حروب طاحنة بينهما .

ولكن قبيلة الماتابيل شعرت بعد ذلك بالدور الخطير الذي تلعبه الشركة البريطانية فـي المنطقة ، فحدثت الانتفاضة الاولى ضدها . وبالرغم من التفوق العددي لهذه القبيلة على المستوطنين البيض ، الا ان اسلحة الدمار التي استخدمها المستوطنون ، جعلت القبيلة البدائية تخسر الحرب وتلاقي ماكهـا مصرعه في ساحة المعركة .

ونتيجة لهذه الحرب ، سيطر المستوطنون البيض بدعم من القوات الاستعماريـة على اراضي القبيلتين معا ، واطلق على المنطقة الجديدة اسم روديسيا ، تيمنـا باسم رئيس الشركة روديس ، وتم تجريد رجال القبائل من اسلحتهم (الرماح ، القوس والنشاب) .

التحرك باتجاهين

وفي مطلع القرن العشرين ، بدا المستوطنون البيض في روديسيا يتحركون في اتجاهين اثنين:

الاول : هو ضم المزيد من الاراضي الى المناطق التي يستثمرونها ويستعبدون سكانها الاصليين في المزارع والمناجم . فاتجه اهتمامهم نحو شمال نهر الزامبيزي حيث كان يعيش قلة من المستوطنين البيض ومنطقة نياسالاند . وقد نجـح هؤلاء بايعاز مـن وزارة المستعمرات البريطانية باقامة اتحاد بين جنوب روديسيا وشمال روديسيا ونياسالاند ، خضعت بموجبه كل تلك المناطق لسيطرة مقر الشركة البريطانية الرئيسي في سالزبوري ، في العام ١٩٥٠ .

بيد ان نهـوض حركـة التحـرر الوطني الافريقية في تلك الفترة وبعد الهزيمة التي منيت بها بريطانيا في حرب السويس ، ادى الى اجبار الاستعمار البريطاني على تفكيك عرى هذا الاتحاد ، وقيام جمهورية زامبيا المستقلة (التي كانت تسمى سابقا شمال روديسيا) وجمهورية مالاوي (نياسالانـد سابقا) ، وتقلص نفوذ المستوطنين البيض بعد ذلك في جنوب نهر الزامبيزي فقط .

والثاني ، كان في المؤامرات التي حاكتهـا بريطانيا منذ مطلع القرن العشرين للعمل على قيام دولة عنصريـة اخرى مجـاورة لجنوب افريقيا .

وفي العام ١٩٢٣ وضعت الحكومـة البريطانية « دستورا » لروديسيـا منحت فيه المستوطنين حق الحكـم الذاتي باشتراف التاج البريطانـي ، وحصرت حق الاقتراع بالمستوطنـين البيض وحدهم (عدد الناخبين البيض انذاك كان ١٥ الف نسمة) وحرمت سـائر المواطنين الافارقة من ابسـط الحقوق الدستوريـة والقانونيـة والسياسة . وليس ابلغ دليل على ذلك سـوى وجود نص دستوري يمنع الافارقة من تلقي العلم ، خاصة وان قانون الانتخابات الروديسي كـان يفرض مستوى معينا عاليا من التعليم والثروة الملكية .

واستمر الحكم الذاتي العنصري في روديسيا منذ ذلك الحين ، الى ان انفجرت الازمة في اوائل الستينات ، بعد ان حققت العديد مـن الدول الافريقية استقلالها ، وبدات تطالب بحكم الاغلبية في روديسيا (او زيمبابوي كما اطلق عليها الافارقة والامم المتحدة) . وقد بلغـت المؤامرات البريطانيـة ذروتهـا انذاك حينما ناورت في الجمعية العامة للامم المتحدة لفرض عقوبات اقتصادية على روديسيا ، هذا في حين انها كانـت تشجعهـا سرا على اعلان استقلالها من جانب واحد ، حيث اعلن هذا الاستقلال بالفعل في العام ١٩٦٥ .

تغير الصـورة

وعـلى الرغم مـن الضغـوط الاقتصادية والحصار الذي فرضته الدول الافريقية عـلى روديسيا منذ ذلك الحـين ، الا انها تمكنت بدعم من الحلف الاطلسي والامبريالية الاميركية وجنوب افريقيا العنصريـة من الاستمرار في الحياة ... الى ان وقعت الثورة الوطنية في البرتغال في ٢٥ نيسان الماضي ، التي اسفرت عـن استقـلال غينيا — بيساو وموزامبيق وانغولا ، وهي المستعمرات التي كانت تعتمد عليها روديسيـا في استغلالهـا الاقتصادي والبشري لسكان كافة هذه المناطق .

وبعـد هـذا الانقـلاب ، تغيرت الصورة تماما :

اولا : فقد باتت روديسيا العنصرية محاصرة تماما في بحر افريقي كامل ومستقل ، وليس لها سوى منفذ وحيد هو جنوب افريقيا .

في مؤتمرها الرابع منظمة الطليعة العمالية الايطالية تدين وتستنكر الاجراءات القمعية لحكومتي عمان وتل ابيب

اعربت منظمة الطليعة العمالية الايطاليـة عن احتجاجها ، على الاجراءات البربريـة لحكومتي الاسرائيلية ، والاردنية ، ضـد الشعب الفلسطيني ، ومناضليه الوطنيين . جاء ذلك في مقررات مؤتمرها الرابع ، الذي عقدته في الفترة ما بين ١ — ٧ من اكتوبـر ١٩٧[illegible] حيث طالب المؤتمرون باطلاق سراح كل المعتقلين من مناضلي المقاومة الفلسطينية في سجون اسرائيل ، وفي مقدمتهم ، [illegible] العليم عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية ، والمناضلة مريم [illegible] والمطـران ايلاريون كبوجي . وندد المؤتمر في مقرراتـه باعتقال ابناء الثورة الفلسطينية من قبـل سلطات الاردن وطالب باطلاق سراحهم فورا خصوصا اولئك الذين اعتقلوا اثناء توجههـم لاداء واجبهم الوطني والثوري .

هذا ، واعرب المؤتمر عن تضامنه الكامل ، ومساندته للشعب الفلسطيني الذي يناضـل من اجل حقوقه الوطنية ، وفي مقدمتهـا ، حقه في تقرير المصير على كل بقعة من الارض الفلسطينية ، يتم تحريرها ، بما يعزز الهدف النهائي للثورة في اقامة دولتها الديمقراطية على كل التراب الفلسطيني ، حيث يمكن للجميع العيش بنفس الحقوق والواجبات . واكـد المؤتمر ، على اعترافه بمنظمة التحريـر الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعـب الفلسطيني .

عالم

ثانيا : كانت حرب العصابات الثورية التي تشنها جبهتان افريقيتان في روديسيا هما الاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوي ، زابو ، والاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي ، زانو ، ، بدعم من الدول الافريقية المجاورة وخاصة زامبيا وتانزانيا ، تنزل افدح الخسائر بالعنصريين البيض ، حتى بلغت خسائر هؤلاء منذ بدء حرب العصابات في العام ١٩٧٢ ، اكثر من ٧٠٠ مستوطن .

ثالثا : بات بامكان ثوار جبهة تحرير موزامبيق (فاليريليمو) دعم ثوار زيمبابوي في اتجاهين اثنين : قطع دابر العلائق الاقتصادية بين موزامبيق وروديسيا ، وتقديم الخبرة النضالية والقتالية والاسلحة الى ثوار زيمبابوي الذين يتلقون الدعم اساسا من خمسة ملايين افريقي هناك ، في ما لا يتعدى عدد المستوطنين البيض الـ ٢٤٠ الف نسمة منتشرون ومبعثرون في مناطق شاسعة . .

ماذا وراء التحركات الدبلوماسية

وفي اطار هذه المعطيات يمكن طرح التساؤل التالي : ماذا وراء التحركات الدبلوماسية والسياسية الاخيرة ازاء روديسيا ؟

يجب القول بادي ذي بدء ان روديسيا وجنوب افريقيا هما اخر معاقل الاستعمار في القارة الافريقية المتحررة . وبالطبع فان جنوب افريقيا تعلم تماما ان جهود الافريقيين ستتركز الان على القضاء على هذين المعقلين . ولذلك فهي تحاول الان ان تلعب ورقة روديسيا (عبر التضحية بها) لمحاولة « التقرب » من حركة التحرر الوطني الافريقية . بيد ان هذا لا يعني تخلي جنوب افريقيا عن شقيقتها العنصرية ، بل بذل الجهود لتسوية من شانها ان تميع الوضع في روديسيا على حساب حق تقرير المصير للاغلبية الافريقية . وفي حال نجاح هذه المناورة ، فان روديسيا ستبقى القاعدة الامامية للعنصريين في جنوب افريقيا ، حيث ان المعركة النهائية ضد الاستعمار ستكون مع هذه الاخيرة . ومعروف ان حلف الاطلسي قد حول جنوب افريقيا الى ترسانة عسكرية ضخمة ، جعلتها من اقوى الدول في القارة الافريقية .

وقد اقترحت حكومة فورستر العنصرية مؤخرا ان يمنح حق الاقتراع لنحو ٨٠ الف مواطن افريقي في روديسيا ، استنادا الى نفس التقسيم الانتخابي الاستعماري القديم (استنادا الى مستوى التعليم والثروة) ، وقالت ان هذا سيضمن سيطرة الاغلبية الافريقية على مقاليد الامور خلال خمس سنوات ، بالاضافة الى مشاركة العنصريين البيض في جزء من السلطة .

وفي المقابل ، كان مؤتمر لوساكا الافريقي الذي يضم رؤساء دول زامبيا وتانزانيا وبوتسوانا قد توصل اول الامر الى توحيد جبهتي « زابو » و « زانو » ، واشترط للتفاوض مع العنصريين الروديسيين ان يعترف هؤلاء بحق الاغلبية الافريقية في ادارة شؤون البلاد .

وبالطبع فان رؤساء الدول الافريقية الثلاثة والقوى الوطنية في روديسيا ، تنطلق في اقتراحاتها هذه من فرضية مؤداها انه اذا كان بالمستطاع تصفية العنصرية في روديسيا بالطرق السلمية ، فيجب عدم استبعاد هذه الفرضية طالما ان نظام سالزبوري قد بدأ بالانهيار فعلا.

بيد ان هذه المقترحات معرضة لاساليب المناورة والتسويف والمؤامرات التي يجيدها تماما نظاما فورستر وايان سميث ، اللذين سيحاولان بشتى الوسائل افراغ شعار حكم الاغلبية الافريقية والقضاء على العنصرية ، من مضمونه ، وهذا ما تبين على الاقل من خلال العقبات التي يضعها نظام ايان سميث في وجه الاعتراف بحكم الاغلبية ، وذلك بعد ان اوقف الثوار الافريقيون عملياتهم المسلحة ضده .

وهذا يعني تحديدا ان من واجب القوى الوطنية الافريقية التصلب الى ابعد الحدود مع النظام العنصري الروديسي الذي لن يتخلى بطبيعة الحال عن مصالحه واحتكاراته الضخمة بسهولة ، خاصة وان المعركة ضد روديسيا البيضاء ، ليست سوى المقدمة الاولى للمعركة الحاسمة مع العنصريين في جنوب افريقيا التي تحولت خلال العقد الماضي الى قاعدة ضخمة لحلف الاطلسي ، ليس في القارة الافريقية فحسب ... بل لكافة المناطق المطلة

حركة الترابة اللبنانية

تأسست سنة ١٩٢٩

قضايا نظرية

دليل المناضل الثوري الى الماركسية - اللينينية

-١٤-

ما هي الطبقات الاجتماعية ؟

نوالي في هذا العدد نشر مواد البرنامج التثقيفي للحزب الشيوعي الكوبي . وبعد شرح قضايا الصلة بين الواقع الاجتماعي والوعي الاجتماعي ، وتتابع التشكيلات الاجتماعية تاريخيا ، والقاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي . ننتقل الان الى التعريف بالطبقات الاجتماعية .

في عملية انتاج السلع المادية ، تقوم علاقات خاصة بين مالكي وسائل الانتاج والمنتجين المباشرين اي العمال . ويستغل مالكو وسائل الانتاج اولئك الذين لا يملكون اية ملكية .

المنتجون ومالكو وسائل الانتاج

في النظام العبودي مثلا لم يكن السيد مالكا للارض ووسائل الانتاج فحسب بل ايضا البشر الذين يعملون في الارض وفي بواخر الاسياد وفي خدمتهم . وكان مالك العبيد يعتبر هؤلاء البشر كمجرد ادوات عمل ولهذا كان يرغمهم على العمل حتى ينهكهم بدون ان يعطيهم ما ياكلونه سوى ما هو ضروري فقط لابقائهم على قيد الحياة دون ان يسمح لهم الا بالراحة الضرورية لاستعادة بعض النشاط من اجل عمل اليوم التالي .

وفي المجتمع الاقطاعي كان المالك العقاري الذي يسيطر على وسيلة الانتاج الرئيسية ، الارض ، يمنح الفلاحين قطع اراض صغيرة شرط ان يبادلوه ذلك بالعمل سخرة في ارضه التي يحتفظ لنفسه بكل الحقوق عليها . وكانوا لا يتناولون اي مقابل ويعيشون من المحصول القليل الذي ينتجونه في ارضهم .

وفي النظام الراسمالي يضطر العمال لبيع قوة عملهم للراسماليين حتى يتمكنوا من العيش . ويدفع هؤلاء لهم اجورا . ويحصلون بفضل عمل العمال على ارباح يوظفونها لتحقيق المزيد من الارباح واذا ما احتج العمال يجيبهم رب العمل : « لماذا تشتكون ؟ لقد استخدمتكم وانا ادفع لكم مع اني مالك هذا المصنع . واذا لم يعجبكم العمل هنا فاذهبوا الى مكان اخر . ولكن بما ان العمال يعرفون ان هذه الظروف موجودة في كل مكان فانه لا يبقى لهم سوى الاستمرار في العمل في حين يزداد مالك وسائل العمل ثراء على حسابهم .

في كل انظمة الانتاج ، حيث تكون وسائل الانتاج في ايدي اقلية ضئيلة يسيطر مالكو وسائل الانتاج على عمل الغير ويستغلون العمال . ومع ذلك فان الاستغلال لم يكن موجودا منذ الازل . ففي التجمعات البدائية التي كانت تنتج ما يكفيها تماما للاستمرار لم تكن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج موجودة : بل كانت هذه الوسائل عائدة لكل المجموعة كما كانت ثمار العمل موزعة بالتساوي بين اعضاء المجموعة .

ولا يوجد في هذه المجموعات علاقات استغلال بل علاقات تعاون متبادل بين كل اعضاء المجموعة .

للاستغلال اذن اصل تاريخي محدد . وهو يظهر عندما تنجح مجموعة من البشر في الاستيلاء على وسائل الانتاج الرئيسية حارمة بذلك القسم الاكبر من السكان . ولهذا فان الاستغلال لن يزول الا بزوال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج لصالح الملكية الجماعية .

العلاقات الخاصة التي تقوم بين مالكي وسائل الانتاج والعمال ، اي المنتجين المباشرين ، والتي هي تقررها ملكية وسائل الانتاج نسميها « علاقات الانتاج الاجتماعية » .

والعلاقات الاجتماعية المختلفة تؤدي الى نشوء فئات اجتماعية مختلفة وهذه اسمها « الطبقات الاجتماعية » .

تعريف الطبقات الاجتماعية

وها هو التعريف الذي يقدمه لينين للطبقات الاجتماعية : « الطبقات الاجتماعية هي الفئات الواسعة من البشر المتميزة بالموقع الذي تحتله في نظام انتاج اجتماعي محدد تاريخيا ، وبعلاقتها (المكرسة بواسطة القوانين في غالب الاحيان) بوسائل الانتاج ، وبدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ، وبحصتها في الخيرات العامة . الطبقات هي فئات من البشر يمكن لاحداها ان تمتلك عمل الاخرى نتيجة الموقع المختلف الذي تحتله في بنية محددة ، هي الاقتصاد الاجتماعي » .

لندرس عن كثب هذا التعريف :

اولا : يشير لينين الى ان « الطبقات الاجتماعية هي الفئات الواسعة من البشر المميزة بالموقع الذي تحتله في نظام انتاج اجتماعي محدد تاريخيا » ويعني هذا ان الاشخاص الذين يلعبون الدور نفسه في الانتاج ينتمون الى الطبقة نفسها . ويتغير هذا الدور حسب المراحل التاريخية . وقد سبق الراسماليين والعمال تاريخيا الاسياد والعبيد والاقطاعيون والاقنان .

ثانيا : يضيف لينين : ان الطبقات تتحدد « بعلاقتها (المكرسة بواسطة القوانين في غالب الاحيان) بوسائل الانتاج » . بكلمات اخرى ان الدور الذي يلعبه الافراد في الانتاج مرتبط بعلاقتهم بوسائل الانتاج . وتستمر هذه العلاقات الى حد بعيد بفضل النظام الحقوقي للمجتمع الذي يسمح للمالكين باستغلال العمال .

ثالثا : يقول لينين : ان الطبقات تتحدد ايضا « بدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل » .

اي ان هذه الفئات لا تتحدد فقط بعلاقتها بوسائل الانتاج بل ايضا بالرقابة التي تمارسها على نظام الانتاج (المصانع) فالراسماليون ليسوا مالكي وسائل الانتاج فحسب بل انهم يديرون هذه المصانع شخصيا او بواسطة ممثليهم في حين ان العمال على عكس ذلك لا يمارسون رقابة على سير هذه المصانع ولا يقومون بغير العمل تحت امرة المسؤولين والاداريين .

رابعا : يؤكد لينين : ان الطبقات يمكن التمييز بينها وفق « حصتها في الخيرات العامة » ، وهذا يعني ان اهمية المداخيل هي من العوامل التي تميز فئة من اخرى وان هذا التمييز يتعلق بالموقع الذي يحتله الاشخاص في الانتاج .

ولهذا فان النتيجة التي يصل اليها لينين تشكل أدق تعريف لمفهوم الطبقات الاجتماعية : « الطبقات هي فئات من البشر يمكن لاحداها ان تستحوذ على نتائج عمل الاخرى نتيجة الموقع المختلف الذي تحتله في بنية محددة هي الاقتصاد الاجتماعي » .

(يتبع)

هكذا من الاصل

ترحيب بالتوضيحات السوفياتية حول مسألة الهجرة اليهودية

اثار الموقف السوفياتي الجديد من مسألة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي ارتياحا عند القوى الوطنية العربية وفي مقدمتها الثورة الفلسطينية التي عبرت عن ترحيبها بالموقف السوفياتي . . فقد صرح مصدر اعلامي مسؤول في الثورة الفلسطينية بما اعلنه الاتحاد السوفياتي من انه « ابلغ الدكتور كيسنجر خلال وجوده في موسكو من ان هناك في الواقع ميلا نحو خفض عدد الاشخاص الراغبين في مغادرة الاتحاد السوفياتي للاقامة الدائمة في بلدان اخرى ؛ وكذلك من ان الاتحاد السوفياتي يرفض بحزم اية تاويلات حول موضوع الهجرة ، وان هذه المسالة تعود كليا الى اختصاص الدولة السوفياتية » . . .

وعقب المصدر الفلسطيني المسؤول على هذا الاعلان بقوله :

لقد كنا على ثقة تامة من ان الاتحاد السوفياتي الصديق لا يمكن ان يخضع للابتزاز الاميركي وخاصة فيما يتعلق بما يسيء لاصدقائه في المنطقة ، وان الشعوب السوفياتية التي ضحت كثيرا من اجل بناء الاشتراكية ورفع الظلم ومحاربة العنصرية والفاشية والاستعمار ، وكذلك مساندة ودعم الشعوب وحركات التحرر المناضلة ضد القهر والاضطهاد والاستعمار بكافة اشكاله . . ان هذه الشعوب بقيادة الحزب والحكومة السوفياتية لا يمكن ان تقبل بالمساومة على قناعاتها المبدئية .

لقد حاولت الولايات المتحدة الاميركية طوال الشهور الماضية ان توحي بان الاتحاد السوفياتي قد استجاب للابتزاز الاميركي ، فرفع قيوده عن الهجرة اليهودية في مقابل رفع القيود الاميركية عن التجارة مع الاتحاد السوفياتي ، ولقد فعل الاتحاد السوفياتي حسنا حين حسم الاكاذيب الاميركية ، واكد بانه لم يعط اية تاكيدات للولايات المتحدة بصدد تخفيف اجراءات الهجرة ، كما اعلن بان لديه ميلا نحو خفض عدد الاشخاص الراغبين في مغادرة الاتحاد السوفياتي .

ان هذا يضع الامور في نصابها ، ويقطع الطريق ، ليس فقط على الاعداء الامبرياليين والصهاينة ، وانما يقطع الطريق ايضا على العملاء المحليين ، الذين يهمهم الاساءة الى العلاقات الفلسطينية — السوفياتية الثمينة والمتطورة دائما نحو الافضل .

حملة تضامن عالمية مع النقابيين المعتقلين في الأردن

باريس — من مراسل الحرية

تلقت الاوساط التقدمية في فرنسا ، وفي مقدمتها ، الاتحاد العام للشغل ، انباء اعتقال القادة النقابيين والعمال والطلاب والموظفين ، في الاردن ، بسخط بالغ ، واعلنت ادانتها الكاملة للاجراءات التعسفية التي ينتهجها النظام الاردني ضد المواطنين . واعربت هذه الاوساط ، من تضامنها الكامل مع النضالات النقابية والوطنية للشغيلة الاردنية والفلسطينية ، وسائر الوطنيين والتقدميين في الاردن .

جاء ذلك في برقيات استنكار وجهت الى كل من السفارة الاردنية بباريس والى السلطات في عمان .

الحزب الاشتراكي الموحد يندد بالاعتقالات

وكان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد ، قد بعث ببرقية الى السلطات الاردنية عبر سفارتها في باريس ، قال فيها :

« اننا اذ نحتج بشدة على حملة الاعتقالات ، الجارية ضد النقابيين في الاردن قادة واعضاء ، ضحايا القمع الهاشمي ، نطالب باحترام حق الشعب الفلسطيني ، في تقرير مصيره ، والتزام الاردن بمقررات مؤتمر الرباط المتعلقة بمنظمة التحرير الفلسطينية » .

برقية سكرتير الاتحاد العام للشغل

ووجه المناضل ، رينيه دي فاميل ، سكرتير الاتحاد العام للشغل في فرنسا برقية الى السفير الاردني في باريس ، هذا نصها :

« ان الاتحاد العام للشغل في فرنسا ، وباسم اعضائه المليونين واربعمائة الف عامل فرنسي ، يستنكر بشدة الاعتقالات الجارية في الاردن ضد المناضلين النقابيين . اننا نطالب بالافراج الفوري عن القائد النقابي البارز ، تيسير الزبري عضو الهيئة الادارية لنقابة موظفي المصارف بالاردن .

ان الاتحاد العام للشغل في فرنسا ، يطالب النظام الاردني باحترام الحريات والحقوق النقابية ، والكف عن سياسة القمع ، واطلاق سراح المعتقلين النقابيين الوطنيين ، والمناضلين الفلسطينيين فورا » .

هذا ، واصدرت الهيئة القيادية للنقابة العمالية الفرنسية برقية مماثلة جرى توقيعها باسم اعضاء النقابة ، موجهة الى السفارة الاردنية في باريس .

ومما جاء فيها : ان الهيئة القيادية للنقابة العمالية في فرنسا ، تستنكر مجموع الاجراءات القمعية ، التي تستهدف احتجاز حرية القادة والمناضلين الوطنيين ، والنقابيين في الاردن ، وفي مقدمتهم القائد النقابي تيسير الزبري ، ، وتطالب الهيئة بتامين الافراج الفوري عنهم ، كما وتستنكر المحاولات الاردنية للالتفاف على قرارات قمة الرباط العربي ، الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وسائر المكتسبات الوطنية والديمقراطية التي حققها الشعب الفلسطيني وثورته المجيدة .

من جهة اخرى عبرت المنظمات النقابية والقوى السياسية العربية المتواجدة في فرنسا ، وسائر القوى الوطنية العربية ، من عمال وطلاب وغيرهم ، عن غضبها حيال هذه الاجراءات ، وقالت في برقية وجهتها الى سفارة الاردن في باريس :

« ان مجموع هذه الاجراءات هي جزء من المحاولات الاردنية الجارية للالتفاف على مقررات الرباط المجيدة ، لاقتناص حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، واقامة سلطته الوطنية المستقلة » . واضافت : وفي ذات الوقت تعرب كافة هذه القوى عن تمسكها المطلق والتفافها الدائم من حول منظمة التحرير الفلسطينية ، بصفتها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني .

هذا وحملت البرقية تواقيع القوى والاحزاب التالية :

- الحزب الشيوعي السوري
- الحزب الشيوعي الاردني
- الحزب الشيوعي العراقي
- الحزب الشيوعي اللبناني
- منظمة العمل الشيوعي
- انصار الجبهة الديمقراطية
- حزب التقدم والاشتراكية المغربي
- الاتحاد العام للطلبة اللبنانيين
- حركة العمال العرب
- لجان دعم الثورة الفلسطينية
- لجنة المبادرة والدعم للثورة الفلسطينية .

مهرجان سياسي للاتحاد العام لطلبة فلسطين

وفي ١٤ — ١٢ ، وبمبادرة من الاتحاد العام لطلبة فلسطين — فرع تور بفرنسا — نظم مهرجان سياسي — اعلامي ضم قوى فرنسية الى جانب القوى العربية . وقام وفد من المشاركين في المهرجان ببعث رسالة الى السفارة الاردنية تضمنت وجهة نظر المشاركين تجاه كافة الاجراءات التي تمارسها السلطات في الاردن بحق المواطنين اردنيين وفلسطينيين وعلى راسهم القادة النقابيين والوطنيين ، كما وارسلت نسخة مماثلة تستنكر هذه الاجراءات الى السيد كورت فالدهايم الامين العام للامم المتحدة . وارسلت منظمة الشهادة المسيحية برقية مماثلة تضمنت تنديدها بالاجراءات المذكورة .

ومن الجدير بالذكر ان الصحافة الفرنسية وعلى الاخص صحيفة الاومانيتيه ، الصحيفة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي قامت بتغطية كافة هذه النشاطات .

« الحرية » تحتجب الاثنين القادم

بمناسبة الاعياد وعطلة عمال المطابع تحتجب « الحرية » عن الصدور الاثنين القادم ، على ان تستانف الصدور كالمعتاد صباح الاثنين ٦ كانون الثاني ١٩٧٥ .

وبهذه المناسبة يكون قد مضى على تاسيس « الحرية » خمسة عشر عاما صرفتها في خدمة الثورة العربية ، والتعبير عن النضالات الوطنية والطبقية للجماهير العربية في مختلف اقطارها .

وتنتهز « الحرية » هذه الفرصة لتؤكد استمرار مهمتها الثورية .

ملاحظة : وقع خطا مطبعي بالنسبة لاعداد هذا العام ١٩٧٤ ، فذكر انها عائدة للسنة السادسة عشرة ، والحقيقة انها للسنة الخامسة عشرة ، فاقتضى التنويه .

هكذا على الاصل

حتى الأطفال يتعرضون للتعذيب في التشيلي !

لا يمر يوم الا وتقترف فيه الطغمة الفاشية السوداء في التشيلي جريمة جديدة ضد هذا الشعب البطل المناضل ، وضد الكرامة الانسانية جمعاء .

قبل استشهاد ميغيل انريكز الامين العام لحركة اليسار الثوري (المير) ، وهو يقاوم الفاشست بالسلاح ، استشهدت لومي فيديلا ، عضوة اللجنة المركزية للمير ، تحت التعذيب والقيت جثتها في حديقة السفارة الايطالية في سانتياغو للايحاء بانها قد طلبت اللجوء السياسي الى تلك السفارة وتوفيت هناك .

وراء مقتل لومي فيديلا ، احد ابشع قصص التعذيب والامتهان لكرامة الانسانية على يد سفاحي شعب التشيلي واسيادهم الامريكيين.

لقد جرى تعذيب لومي في البدء امام زوجها وابنها البالغ من العمر اربع سنوات ، ثم جرى تعذيب الاب امام زوجته وابنه، واخيرا امتدت ايدي المجرمين لتعذيب الطفل امام ابويه !

وتفيد اخبار المقاومة المناهضة للفاشية في التشيلي ان النائبة الاشتراكية السابقة وشقيقة الشهيد سلفادور الييندي ، السيدة لورا الييندي ، قد اعتقلت من منزلها حيث كانت تقيم تحت الاقامة الجبرية . والسيدة الييندي هي والدة اندرياس باسكال الييندي ، الامين العام الجديد لحركة المير . وتقول اوساط الحزب الاشتراكي التشيلي ان الغرض من الاعتقال هو استعمال السيدة الييندي كرهينة لاجبار ابنها على الاستسلام لهم .

ومن جهة ثانية ، اصدرت « لجنة العفو الدولية » وثيقة عن التعذيب في التشيلي ، عرضت فيها ابرز اشكال التعذيب البربري الذي تستخدمه طغمة برابرة القرن العشرين:

☐ « المسبح » معلق السجين من رجليه في السقف وانزاله في مجارير المراحيض .

☐ « رائد الفضاء » : يلف راس السجين بكيس نايلون يربط باحكام حول العنق ، الى ان يموت السجين اختناقا .

☐ « عصا ارارا » : يتدلى السجين حول عصا غليظة تمر تحت ركبتيه ويجري ضربه على كل انحاء جسمه (وهو الاسلوب المسمى في السجون اللبنانية « الفروج » !) .

☐ ☐ « التعذيب العائلي » : يجري تعذيب الاطفال امام اهلهم . ويجري اغتصاب الزوجة امام زوجها والفتاة امام ابيها !

☐ « الماركسي المفلفل » : يحشى فم السجين بالبهارات الحارة ، ويقفل الفم بواسطة شريط لاصق (تمارتينون) .

هذه بعض الاسماء التي يطلقها سجانو الشعب التشيلي على ممارساتهم المنحرفة والشاذة وساديتهم المجنونة التي تنتظر عقاب الشعب الذي ان يطول !



المناضل سعيد المرزوقي

انقذوا حياة المناضل سعيد المرزوقي

اطلقوا سراح المعتقلين الوطنيين في سلطنة عُمان

في اواخر الشهر الماضي ، شنت سلطات مسقط حملة اعتقالات واسعة شملت مختلف فئات الشعب العماني . وقد بلغ الذين اقتيدوا الى اقبية كوت الجلالي الرهيبة عدة مئات من المواطنين بتهم الانتماء الى الجبهة الشعبية لتحرير عمان ورفض مذلة العيش في ظل الاحتلال الايراني والبريطاني .

ومن بين المعتقلين المناضل سعيد المرزوقي (سلطان) الذي اعتقل وهو جريح خلال الصدام الذي استشهد فيه المناضل احمد علي، عضو اللجنة التنفيذية المركزية للجبهة الشعبية لتحرير عمان ، في الخامس من نوفمبر الماضي.

لقد علمتنا سلطات مسقط ان نتوقع تعرض المعتقلين لابشع انواع التعذيب — على يد الضباط البريطانيين والاردنيين — والاستهتار الكلي بابسط حقوق المعتقلين السياسيين ، وحرادث الاغتيال العديدة داخل السجون ، او المحاكمات الصورية والسرية التي تقضي باعدام العشرات .

يجب تأليب اوسع راي عام عربي وعالمي لانقاذ حياة المناضل سعيد المرزوقي ، الذي لم تسمع اخباره منذ اعتقاله ، والذي لا نثق حتى بان السلطات العمانية وافقت حتى على تضميد جراحه ، وهو الذي القي القبض عليه وهو مصاب بجرح خطير في فخذه .

ان كافة الهيئات المعنية بكرامة الانسان وبضمان ابسط حقوقه، العربية منها والعالمية، مطالبة بالتحرك السريع من اجل انقاذ حياة سلطان ووقف التعذيب الهمجي الذي يتعرض له المئات من خيرة ابناء الشعب العماني واطلاق سراح المعتقلين او السماح لهم بمقابلة اهلهم ومحاميهم وتقديمهم فورا للمحاكمة !

المجلس العام للجبهة المشاركة يعقد جلساته في الجزائر

يوم الجمعة الماضي ، افتتحت جلسات المجلس العام للجبهة المشاركة في الثورة الفلسطينية في مدينة الجزائر ، وكان قد وصل الى الجزائر الاستاذ كمال جنبلاط ، الامين العام للجبهة ، والرفيق نديم عبد الصمد ، رئيس المكتب التنفيذي ، والرفيق محسن ابراهيم ، عضو المكتب التنفيذي ، وممثلي الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية [illegible]

الفلسطيني في الاراضي المحتلة وصمود اهالي الجنوب ، ومدد انتصارات المقاومة خلال الفترة الاخيرة ودعا الى تعزيز وحدة القوى الوطنية والتقدمية تحت راية الجبهة المشاركة، وقطع الطريق على مناورات امريكا ، التي هي الرديف للعدوان الاسرائيلي والداعم له

والقى كمال جنبلاط [illegible]
[illegible]